الدكتور فايز صايغ

رسالة المفكر العربي

منشورات مجلة الأحد

بيروت — يناير (كانون الثاني) ١٩٥٥

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

الدكتور فايز صايغ

رسالة المفكر العربي

منشورات مجلة الأحد

بيروت — يناير — كانون الثاني ١٩٥٥

953
Sa99

16547E

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الى اولئك الذين آمنوا ان حاجتنا القوميـة الاولى اليوم هي الى الفكر الصافي الموجه ؛

فانبروا يتأهبون – في تضافر ، وبصمت – لاداء واجبهم في تلبيـة تلك الحاجة .

هذا البحث

في الاسبوع الثالث من ديسمبر (كانون الاول) ١٩٥٤، القيت ثلاث محاضرات في مواضيع متقاربة بل متشابكة، يجمعها كلها معاً موضوع رئيسي واحد، هو موضوع هذا الكتيب. فالبحث المتصل الذي يجده القارىء في الصفحات التالية قد صيغ من مادة عرضت في البدء مجزأة في تلك المحاضرات.

القيت المحاضرة الاولى في الندوة اللبنانية في بيروت بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٥٤، وكان موضوعها **«دور المفكر في معتركنا القومي»**. والقيت الثانية — وموضوعها **« دعوة الى المفكر العربي »** — في الرابطة الفكرية في عمان، في ٢٠ ديسمبر. واما الثالثة، وكان عنوانها **«نحو الوضوح في العقيدة»**، فقد القيتها في المنتدى الثقافي في عمان، في ٢١ ديسمبر.

ونظراً لما بين مواضيع هذه المحاضرات من ترابط وتداخل، فقد دمجت موادها معاً ووضعت على اساسها هذا البحث الواحد المتصل. ثم اني اضفت الى متن البحث مناقشة مقتضبة لبعض الاعتراضات التي اثيرت حول الفكرة الرئيسية المعبر عنها في المحاضرات الثلاث. فجاءت هذه النقاط، **التي تتصل بجوهر البحث**، جزءاً من البحث نفسه. الا ان ثمة نقطتين اخريين اثارهما البعض في الايام التي تلت

القاء المحاضرات ، وددت ان اتعرض لها قبل الولوج في البحث ، وذلك **لانها تتصلان بالشكل او بالعرض ، لا بالجوهر** — اي لانها موجهتان لا الى الفكرة الرئيسية بعينها ، بل الى المحاضرات ، او الى المحاضر .

فلقد اخذ بعضهم علي اني اثرت من الاسئلة والمشاكل والقضايا ما لم اقدم له جواباً . وهذا صحيح . بل انه مقصود . والسبب في ذلك يرجع الى طبيعة موضوعي المباشر والى غرضي من المحاضرات الثلاث والبحث الحاضر . **اذ ان تلك المحاضرات لم تكن معالجة لمشاكل العالم العربي وقضاياه المختلفة ، بل كانت فقط تحليلا للدور الذي ينبغي على رجل الفكر العربي ان يؤديه في الوضع العربي الراهن ، الذي فيه تثور جميع تلك المشاكل والقضايا** . فما كان تعدادي لهذه المشاكل ، بالتالي ، سوى تمهيد لتحليل رساله المفكر العربي . وما كان تحليلي للصيغة الجديدة التي تتصف بها كل من قضايانا العربية الرئيسية ، سوى وسيلة لاثبات حدوث تبدل جوهري شامل في الواقع العربي المعاصر ، الامر الذي يعين لرجل الفكر العربي دوره المميز ، الا وهو : «الدور التوجيهي» . بكلمة اخرى: **لم يكن تعدادي للمشاكل العربية غاية في حد ذاته ، ولم يكن تحليلي لها مقدمة لمعالجتها — بل كان التعداد والتحليل وسيلتين من وسائل تلمسنا لرسالة المفكر العربي** . وفضلا عن ذلك ، فلو اني جئت اقدم — من منبر اي من المؤسسات التي حاضرت فيها ، او على صفحات هذا الكتيب — جواباً على جميع الاسئلة التي اثرتها ، وحلولا للمشاكل التي عددتها ، لكنت بهذا العمل (المنطوي في حد

ذاته على الكثير من الغرور) اناقض مبدأ رئيسياً من مبادىء الفكرة التي دعوت اليها — الا وهو وجوب **تضافر** رجال الفكر، المتنوعي الكفاءات ، المختلفي الاختصاصات والخبرات ، **تضافراً عقلياً مستمراً منظماً مسؤولا** ، في سبيل الوصول الى بعض الاجوبة على تلك الاسئلة وبعض الحلول لتلك المشاكل . لذلك كله قلت : ان تخلفي عن تقديم الردود على الاسئلة التي اثرت كان تخلفاً مقصوداً. ولئن كان ادراك القصد من هذا التخلف قد فات بعض من **استمع** الى احدى المحاضرات الثلاث ، فارجو ان يكون هذا القصد اكثر وضوحاً لمن **يقرأ** البحث المنشور في الصفحات التالية .

اما النقطة الثانية فلم تكن مأخذاً ، بل كانت استفساراً : « هل هذه المؤسسة الفكرية التي بحثت في هذه المحاضرات تصوّر خيالي لما يجب ان يكون ، ام هل هي تصوير لهيئة قائمة او في طريقها نحو القيام ؟ » . لقد وُجّه الي هذا السؤال اكثر من اي استفسار آخر حول موضوع المحاضرات، كما انه كان موضوع تكهن لدى الكثيرين. ثم ان التكهن بامره قد تباين تبايناً بعيداً : ففي حين قال احد الصحفيين مثلا في تعليق على المحاضرة الاولى ، « لم يؤسس فايز صايغ حزبا جديداً — او ان حزبه لا يزال في طور القوة» — جزم آخرون بعكس ذلك ، حتى ان بعضهم اكد لي اني انما كنت اتكلم في تلك المحاضرة عن حركة قائمة وادعو لها . اني اعتبر ان التساؤل حول هذا الموضوع انحرافاً عن الجوهر الى الاعراض ، وخلطاً بين البحث في وجوب الوجود والتحدث عن محض الوجود . فالتحدث عن وجوب انشاء مؤسسة فكرية توجيهية تلبي الحاجة العربية الحاضرة ، شيء ؛

والاعلان عن وجود مؤسسة كهذه ،شيء آخر :الاول عمل تحليلي فكري ، اما الثاني فعمل إخباري او دعاوي . وانا لم اعتـــل منبر الندوة في بيروت ، او الرابطة الفكرية او المنتدى الثقافي في عمان ، لاعلن نبأ ، بل لاناقش فكرة ! ولم يكن غرضي من اي من هـــذه المحاضرات ، او منها مجموعة ، توزيع دعوة عامة لرجال الفكـر في العالم العربي للانخراط في مؤسسة قائمة او للمساهمة في انماء مؤسسة تقوم ، بل كان غرضي : طرح موضوع « رسالة المفكر العربي » للبحث ؛ ومناقشة فكرة « المؤسسة الفكرية التوجيهية » كفكره ؛ والدعوة للتأمل فيها ، وفي قيمتها ، وفي امكانية تحقيقها وشروطه. وذلك عينه ، وهو فقط ، غرضي من نشر هـــذا البحث في الصفحات التالية .

بيروت ،٢ يناير ١٩٥٥ فايز صايغ

هيكل البحث

مـــدخل

نطاق البحث

تحليل اولي : الوضع المتبدل والحاجة الى التوجيه

مظاهر التبدل في الوضع العربي

زوايا المراقبة الاربع

(١) نحن في العالم

(٢) نحن في سياق البناء الذاتي

(٣) نحن بين الوحدة والتنوع

(استطراد في القومية)

(٤) نحن والصهيونية

عملية التوجيه : طبيعتها وقيادتها

عود على بدء : الحاجة الى التوجيه

مصادر التوجيه الحالية

(الغوغاء ــ رجال السياسة ــ الاحزاب ــ الصحافة

معاهد التعليم)

نحو مؤسسة فكرية توجيهية

اعتراضات واسئلة

« اني اتصورها ... »

مَدخَل

نطاق البحث

لرجل الفكر ــ من حيث هو رجل فكر ــ **مهمة فكرية خالصة مجردة** : البحث عن حقائق الامور ، ونشدان المعرفة غاية في ذاتها ، وتلمّس النور واليقين حيث يسود الظلام او تطغى العاطفة او يقوم الشك والارتباك .

ولرجل الفكر ــ من حيث هو مواطن واع ــ **رسالة اجتماعية** قوامها : استخدام العقل ، اداةً ، في فهم اوضاع المجتمع ومعالمه ؛ واستيضاح ما ينطوي عليه الواقع الاجتماعي من مشاكل وقضايا ؛ وصياغة القوالب الفكرية اللازمة للرد على ما يواجه المجتمع من تحديات اساسية ، وتعيين الاتجاهات العامة للنشاطات القومية .

وليس غرضي في هــذا البحث ان اتحدث عن المهمة الفكرية الخالصة المجردة . كما انه ليس غرضي ان اتحدث ، باطلاق وتعميم ، عن الدور الذي ينبغي على المفكر ، أياً كان ، ان يؤديه في حياة مجتمعه . وانما غرضي ان اتناول ، على وجه التخصيص ، الدعوة الملحة التي يوجهها الوضع العربي الراهن ، بصورة استثنائية ، الى رجــال الفكر بيننا ، ليساهموا **كمفكرين** في معركة المصير التي تدور رحاها في العالم العربي اليوم .

والرسالة التي ينبغي على رجل الفكر العربي ان يؤديها اليوم هي

وليدة عاملين اثنين: اولهما ، وهو **العام الدائم**، يتصل بطبيعة المفكر ، من حيث هو مفكر ، وبواجبه في اي وضع وحـــال نحو مجتمعه ؛ وثانيهما ، وهو العامل **الخاص الاستثنائي** ، يتصل بمقتضيات الوضع العربي الراهن ، المنبثقة عن مقومات هذا الوضع وخصائصه المميزة.

فنقطة الابتداء التي ينطلق منها تأملي في هذا الموضوع هي ان للوضع العربي الراهن من الخصائص والمميزات ما يتطلب من المفكر العربي جهوداً معينة ، وما يفرض على نشاطه اتجاهاً خاصاً ، وما يعين له بالتالي دوراً مميزاً في المعركة العربية الحاضرة لتحقيق الذات . ولا بد لنا اذن من ان نتأمل، في البدء، في هذه الخصائص والمميزات التي يتصف بها الوضع العربي، كيما يتضح لنا دور المفكر العربي المميز.

تحليل اولي :
الوضع المتبدل والحاجة الى التوجيه

لعل مفتاح تفهمنا لمميزات الوضع العربي الحاضر ، وما تستتبعه من رسالة استثنائية ينبغي على رجل الفكر العربي اداؤها ، هو ان الوضع العربي الحاضر قد انتاب التبدلُ الجوهري الشامل جميعَ معالمه، حتى لقد اختلفت جميع عناصره ومقوماته ، في غضون سنوات قليلة ، عما الفناه منها الى عهد قريب . فصوره البسيطة الماضية قد تحولت اليوم الى صور مركبة معقدة . وانبرت عناصره ، اياها ، تثير من المشاكل الجديدة ، وتوجّه الينا من التحديات ، ما لا عهد لنا به ، وما لا قدرة لنا على مجابهته بوحي العاطفة ، او عن طريق التقليد او العرف ، او على اساس الاستمرار في قياس الامور بالمقاييس التي كانت وافية في الماضي القريب او النظر اليها بمنظار الامس .

ثم ان الاوضاع العالمية قد تعرضت ، خلال السنوات الاخيرة ، لتبدلات اساسية ، في الوقت الذي كان الوضع العربي يتطور فيه ليتهي الى المرحلة التي انتهى اليها اليوم ـ حتى اننا لنستطيع القول ان التطورات العالمية الانقلابية قد تمخضت اخيراً فولدت واقعاً عالمياً جديداً قد يكون بدء الانتقال من العصر الذي دعاه مؤرخو الحضارة والاجتماع « العصر الحديث » الى عصر جديد يختلف عنه اختلافاً

جوهرياً . ومن يدري : فلعلنا نحيا اليوم في فترة شبيهة بتلك الفترات التاريخية الانقلابية التي تمّ فيها الانتقال من العصور القديمة الى العصور المتوسطة ، او من هذه الى العصر الحديث .

تبدل انقلابي جوهري شامل ، في الواقع العربي وفي الواقع العالمي ، في آن واحد : ما اجدر هذه الحقيقة بان تكون نقطة الابتداء في التفكير الجدي بالشؤون العربية . ولو كان التبدل قد انتاب بعض معالم الواقع العربي دن الاخرى ، لهان الى حد ما امر تكيّفنا وفق العناصر المتبدلة وعلى ضوء تفهمنا للعناصر الثابتة . ثم لو كان التحول في الوضع العربي قد حدث ضمن اطار اوضاع عالمية ثابتة ، لهان ايضاً ، الى حد ما ، امر مواجهتنا لاوضاعنا العربية المتبدلة . اما والاحداث العربية الانقلابية قد غيرت جميع معالم حياتنا العربية ، واما وذلك كله قد تم فيما كان العالم باسره يمر بتطورات انقلابية تمس اوضاعه ومفاهيمه التقليدية ، فقد باتت اذن عملية تكيّف الفكر والعمل العربيين وفق الواقع المتجدد اكثر صعوبة وتعقيداً واكثر الحاحاً !

ومما زاد في خطورة هذا **التبدل الانقلابي** — ان في الاوضاع **العربية** ، او في الاوضاع **العالمية** — انه لم يكن وحسب تبدلا **جوهرياً** ، ولم يكن وحسب تبدلا **شاملا** طبع اثاره على جميع معالم الواقع العربي الجديد دون استثناء ، بل كان ايضاً تبدلا **سريعاً** ، جاء في سنوات بما لم تأت به الاجيال السابقة من تغيير وتبديل.

لهذه الاسباب كلها ، باتت **المفاهيم** التي اعتدناها ، حتى الامس القريب ، مفاهيم غير وافية ؛ واصبحت **التصورات** ، التي كنا ننظر الى مشاكلنا وقضايانا من خلالها ، تصورات لا تتناسب وواقع

اليوم ؛ واضحت **ردودنا** التقليدية على التحديات التي تواجهنا اليوم ، ردوداً مشلولة بل عقيمة !

فبات لزاماً علينا والحالة هذه، ان نجاري (**في نظرنا وفكرنا وعملنا**) ما اصاب حياتنا من تبدل واستحداث **في معـــالم الوضع العربي ومقوماته** من جهة ، **وفي اثر التطورات العالمية عليها** ، من جهة ثانية) .

واصبح لا بد للعقل العربي، اذن ، من ان يقوم **بعملية فكرية شاقة جريئة**: اقصد بها عملية **اعادة النظر** في مفاهيمنا، وتصوراتنا، وردودنا التقليدية؛ عملية **تحليل** الواقع العربي الراهن على ضوء طبيعته المستجدة ، وتفهم التحديات الناشئة عنه تفهماً واقعياً متطوراً نامياً يتناسب مع طبيعتها المتبدلة ؛ وعملية **وضع مخطط** شامل لسياق الحياة العربية في عهدها الجديد ، مستوحى من الواقع الراهن ومقتضياته . انها عملية فكرية **ثورية** ، عملية هدم وبناء ، عملية تجديد .

وهذه العملية الفكرية ليس في متطلبات الحياة العربية الراهنة ما يفوقها قيمة ، او الزاماً ، او الحاحا . فكل جهد سياسي ، وكل نشاط اقتصادي ، وكل تجديد اجتماعي — بل كل فعل ، مهما كان شأنه ، من الافعال الرامية الى معالجة ناحية او نواح من الحياة العربية — يظل عملا ترقيعياً ناقصاً (حتى ولو تأمنت له جميع اسباب التحقق، ولو صدر عن افضل النوايا) ، ان هو لم ينبثق عن مثل تلك العملية الفكرية الثورية ، وان هو لم يرتكز على مثل تلك النظرة التحليلية التشخيصية الشاملة .

***

ان هذه الاعتبارات والتأملات هي مفتاح تعييننا لواجب المفكر العربي في صراعنا القومي اليوم. هنا نقطة الارتكاز في تأملنا في المهمة الملقاة على عاتق رجل الفكر العربي ، والدور الذي ينبغي عليه اداؤه .

وعلى ضوء ما تقدم، واستباقاً لما سيتبع من تحليل وتفصيل، نقول: **ان اعادة النظر في اساسات فهمنا الواقع العربي (من مفاهيم وتصورات) وتحدياته الجديدة، في اطار الاوضاع العالمية المتبدلة؛ ثم تحديد المرامي ـ القريبة والبعيدة ـ والاساليب والوسائل لصراعنا القومي ؛ وبالتالي تعيين اتجاهات نشاطنا المجموعي : ان هذه العملية الفكرية المركبة هي الواجب الذي لا بد للمفكر العربي من ادائه ، والعمل الذي ينبغي عليه إنجازه :** وهذا الدور ، بعينه ، هو الدور الذي ينسجم، من الجهة الواحدة ، مع حاجتنا القومية الكبرى اليوم ، ويتلاءم ، من الجهة الثانية ، مع كفاءة المفكر وقدرته . اذ ما الفكر ان لم يكن وسيلة تفهم الواقع واداة تعيين الغايات والاتجاهات ، واختيار الاساليب والوسائل ؟ ومتى يكون للمفكر دور يؤديه، ان لم يكن ذلك في لحظات المصير الخطيرة الملهمة ـ بينما الامة، وهي امام مفترقات من الطرق محيرة، تعاني الارتباك والتردد ؛ او بينما السواد الاعظم منها لا يعي تبدل الاحوال ، او لا يبالي بخطورة اللحظة، او يتهرب من حتمية الخيار ؟

مظاهر التبدّل في الوضع العربي

زوايا المراقبة الاربع

بعد هذا الوصف التمهيدي لخصائص الوضع العربي الراهن ولطبيعة الدور الذي تمليه هذه الخصائص على رجل الفكر العربي ، حري بنا ان ننتقل الى استعراض اوجه التبدل الذي اصاب الواقع العربي في السنوات الاخيرة، واصاب بالتالي مشاكل العالم العربي وقضاياه الرئيسية .

الا انه يجدر بنا ان نوضح، دفعاً للالتباس ، ان هذا الاستعراض لمشاكلنا الحالية، وهذا التحليل للوضع العربي الحاضر، انما غرضهما القاء بعض النور على رسالة المفكر العربي، تلك الرسالة التي تتعين في جوهرها بالاستناد الى مقومات الوضع العربي الجديد وخصائصه : فليس هذا البحث دراسة للمشاكل العربية في حد ذاتها .

***

يمكننا ان ننظر الى **التبدل الجوهري الشامل** الذي اصاب الوضع العربي في السنوات الاخيرة ، من اربع زوايا :

اولاها : زاوية صلتنا بالعالم الخارجي ، ووضعنا بالنسبة اليه .

والثانية: زاوية صلتنا بانفسنا، وبنظم حياتنا وتقاليدنا .

والثالثة : زاوية الصلات — القائمة ، والواجبة القيام — بين المجتمعات العربية .

والرابعة : زاوية مجابهتنا للصهيونية ، ولوليدتها اسرائيل .

ويواجهنا في كل من هذه الزوايا تحدٍ رئيسي خطير . وعلى ضوء هذا التصنيف، يمكننا القول ان التحديات الكبرى التي تواجهها هي : التحدي الناشيء عن **وجودنا في العالم**، والتحدي الناشيء عن **تأخرنا** ، والتحدي الناشيء عن **تفكك** عالمنا العربي ، والتحدي **الصهيوني الاسرائيلي** .

واعتقد ان ليس ثمة من مشكلة تواجه العالم العربي الا وتنبثق عن احد هذه التحديات .

* * *

وقبل ان ننتقل الى استعراض التبدل الذي طرأ على الوضع العربي ، من هذه الزوايا الاربع ، حريّ بنا ان نبدي بعض الملاحظات السريعة حول علاقة هذه الزوايا فيما بينها .

فنلاحظ ان الزاويتين الاوليين عامتان ، يمكن النظر منهما الى الوضع القائم في اية بقعة من بقاع العالم: فعلاقة المجتمع بالعالم الخارجي، وعلاقته بنفسه ، علاقتان تقوم ضمن اطارهما حياة كل مجتمع — بل كل كائن على الاطلاق . صلة الكائن بالسوى ، وصلته بذاته — باللا أنا وبالأنا — هما الصلتان الرئيسيتان اللتـــان يتجلى خلالهما كيان كل كائن . تختلف صيغة كل من هاتين الصلتين ، ونوعها ، من كائن الى آخر ، من مجتمع الى مجتمع : لكنهما تظلان ملازمتين للكيان ، للمجتمع ، ملازمة حتمية ، وتظلان ثابتتين كقطبي المحور الرئيسي للوجود .

اما الزاوية الثالثه فلا موضع لها الا في المجتمعات المركبة : حيث تقوم روابط « عائلية » بين عدد من المجتمعات ، او حيث يتبعض المجتمع

الواحد الى عدد من « اشباه المجتمعات » . ولا يتفرد العالم العربي بهذه « الثنائية » في تركيبه الاجتماعي ، الا انه يتفرد في صيغة هذه الثنائية ، وفي المشاكل الناشئة عنها ، وفي خطورتها بالنسبة الى مصيره — كما سنرى بعد قليل .

واما الزاوية الرابعة فلا اعرف لها في العالم كله مثيلا . وهي ليست جزءاً او مظهراً من الاخريات . فلا يمكن اعتبار مجابهة العالم العربي للصهيونية مظهراً من مظاهر مجابهته للعالم الخارجي ، بالمعنى الطبيعي العادي لهذا التعبير . كما لا يمكن اعتبار الخطر الصهيوني جزءاً من خطر « الاستعمار » ، او النظر الى مشكلة اسرائيل كأنها نوع من انواع المشاكل الاستعمارية — على الرغم مما كان للاستعمار من اثر في خلق المشكلة واستدامتها . ان مشكلة الصهيونية لا تُفهم ولا تُعالج الا اذا نُظر اليها كمشكلة قائمة بذاتها — **كجنس** مستقل من اجناس المشاكل ، لا **كنوع** فرعي — على الرغم من انها تنطوي في نفسها على بعض عناصر المشاكل الاخرى ؛ وتعكس في محض قيامها ونموها كمشكلة ، وفي اساليب علاجها ، تلك المشاكل الاخرى .

***

اذن فكل هذه الزوايا ، او التحديات ، او ميادين المشاكل ، قائم بذاته . بيد ان ثمة تداخلا عضوياً فيما بينها . فلكل منها ملابسات في الاخريات : يؤثر فيها ويتأثر بها . فمقامنا في العالم ، مثلا ، يتأثر تأثراً مباشراً بدرجة تقدمنا الحضاري والعمراني ، وبمدى التوحيد في كلمتنا وارادتنا وفعلنا ، وبصيغة مجابهتنا للصهيونية — ويؤثر ايضاً في كل من هذه . وهكذا .

فعندما نمضي الآن الى استعراض التبدل الذي اصاب الوضع العربي في السنوات الاخيرة، منتقلين من زاوية الى اخرى ، وعندما نجد ان لا بد لنا ، لهذا الغرض ، من ان نعزل ــ نظرياً ــ كلا من حقول مشاكلنا عن الاخرى، وان ننصب على دراسته باستقلال عن تأثير الحقول الاخرى فيه او تأثيره فيها ، فيجب ان لا تعمينا عملية التجريد هذه عن واقع التشابك والتداخل بين هذه الحقول .

***

فلننظر الآن الى الوضع العربي الحاضر ، من كل من هذه الزوايا على حدة ، مستعرضين في كل منها : **اولا** ، التبدل الذي حصل ، **وثانياً** ، المشاكل الجديدة (او الصيغ الجديدة للمشاكل التقليدية) المتولدة عن هذا التبدل ، **وثالثاً** ، التجديد الواجب احداثه (في مفاهيمنا وتصوراتنا ، وفي فهمنا للوضع ومشاكله ، وفي ردودنا على هذه المشاكل والتحديات ، وفي توجيهنا القومي العام) مجاراة للتبدل في الواقع العربي .

وعلى ضوء هذا التحليل المثلث للوضع العربي الراهن ، من كل من زواياه الرئيسية الاربع ، يصبح بامكاننا ان نعود فيما بعد الى تحليل الدور الاستثنائي الذي ينبغي على رجل الفكر العربي ان يؤديه اليوم (والذي وصفناه وصفاً اولياً في مطلع هذا البحث) ، والى اقتراح الاسلوب الافضل لاداء هذا الدور .

(١) نحن في العالم

ما كادت سيطرة العثمانيين على مقدراتنا ان تتلاشى ، بنتيجة الحرب العالمية الاولى ، حتى زحف الاستعمار الاوروبي ، متنكرا في زي الانتداب ، فبسط سلطانه موضع السلطان الزائـــل . فانحصرت في نطاق الاستعمار صلاتنا بالعالم الخارجي .

وكان ردنا على هذا التحدي ، الذي وجهته الينا سيطرة الاجنبي على مقدراتنا ، الرد البديهي المتوقع من اي شعب تسري في عروقه دماء الحياة : الرغبة في الحرية القومية ، والصراع في سبيل الاستقلال التام الناجز .

كان الرد بسيطاً واضحاً، بمقدار ما كان التحدي واضحاً وبسيطاً. الاستعمار والاستقلال : في هـــذين التصورين المتضادين ، تلخصت فلسفتنا في السياسة الخارجية منذ نهاية الحرب الاولى . ونحو مقاومة الاستعمار ، اتجهت نشاطاتنا القومية كلها . وتقلصت ، او كادت ، صلاتنا بالعالم ، حتى انحصرت على الصعيـــد السياسي . وبات الاجنبي ، كل اجنبي ، في نظرنا مستعمرا ، بالقوة ان لم يـــكن بالفعل . ونصبنا في وجداننا وعاطفتنا سياجاً ، فصل بيننا وبين العالم الخارجي ــ وكان قوامه : العداء والكراهيـــة ، والشك بنواياه ، والرفض لكل ما يمثله او يرمز اليه . وباتت كل صلة بالعالم الخارجي ،

في قاموسنا ، قيداً . كان ذلك كله ردنا على التحدي الذي واجهنا به العالم الخـــارجي ، من حيث هو مستعمر او طامح بالاستعمار . فاصبح ، والحالة هذه ، المغزى الرئيسي لواقع **وجودنا في العالم** ان العالم بات في عرفنا عدداً يُخشى ويُمقت ويصار الى الاسراع في التخلص منه وفي التفلت من ربقة اية صلة به .

ذلك كان شأننا زمن الاستعمار وزمن الصراع لاجلائه. ويلاحظ القاريء ان هذه الصورة العامة كانت بسيطة كل البساطة ، إن في التحدي الاجنبي او في الردالعربي :فكان قطباالاستعماروالاستقلال وافيين لتفسير الالغاز التي اكتنفت صلة مجتمعاتنا بالعالم الخارجي ، ولتكوين اساس سياستنا الخارجية بكاملها .

بيد ان نظرة عجلى الى واقعنا اليوم ترينا انهذه الصورةالبسيطة قد انقلبت الى صورة مركبة ، وانالتحديوالرد البسيطين قدتحولا الى تحد متشابك العناصر والمغازي ، ورد تائه غير جلي القواعد او الاتجاهات . اذ ان الواقع العربي قد تبدل ، من هـــذه الزاوية — زاوية علاقاتنا بالعالم الخارجي — تبدلا مزدوجاً : اولا ، في تبدل وضعنا بالنسبة الى العالم الخارجي ؛ وثانيا ، فيتبدل الخطوطالكبرى لتركيب الوضع العالمي نفسه .

* * *

فالاستعمار قد زال كابوسه عن قلب العالم العربي : حيث تقوم اليوم دول ثمان تتمتع ،**رسمياً** على الاقل، بالاستقلال — ولئن يكن بعضها ما زال مرتبطاً بمعاهدات ، ومقيداً بقيود ، لا تتفقوكرامة الاستقلال التام . ولم يبق بيننا سوى الاطراف (في الجزيرة العربية

وفي شمال افريقيـــا ، وفي الاسكندرون وكيليكيا) وفلسطين (التي لها وضع خاص ، سننظر فيه بعد قليل على حدة) غـــير متمتعة بالاستقلال .

لقد انقلب اذن وضعنا بالنسبة الى العالم الخارجي في غضون السنوات الاخيرة .

وفيما كان هذا الانقلاب يتم ، كانت تطورات كبرى تجري ايضاً في العالم باسره ، فتبدل أسس العلاقات بين الدول والشعوب .

فاكتمال التطور العلمي والفني التكني والصناعي، وما احدثه من تذليل للمسافات وتخط للعقبات التي كانت تعترض سبل اتصال الشعوب وتفاعلها ، قد جعل من العالم الى حد بعيد « امتداداً حياتياً » متصلا مستمراً ، واطلق فيه دورة حياة متصلة لم تكن لتتوفر ، الى وقت قريب ، في المجتمع الواحد مهما بلغت درجة تراصّه . واستتبع هذا بزوغ ظاهرة جديدة في التاريخ الانساني ، هي ظاهرة « الاحداث العالمية» : فما من حدث حاسم يجري اليوم في اية بقعة من بقاع العالم ، الا وتتجاوب اصداؤه في العالم باسره . ثم ان الشقة التي كانت بالامس تفصل العالم السيد عن العالم المسود قد ضُيّقت، كما ضيّقت الشقة بين الطبقات السيدة والمسودة . فنشأ واقع عالمي جديد ، بنتيجة هـــذه الثورة المزدوجة ـــ ثورة الشعوب المستعبَدة سابقاً ، وثورة الرجل العادي ـــ قوامه ممارسة كل من هـــذين « الكمّين » ، المهملين في الماضي ، الكثير من اسباب الفعالية وعناصر الكرامة اليوم . ونشأت بالتالي ظاهرة « الرأي العام العالمي » . ثم قامت « الامم المتحدة » تجسّد هذه التطورات في جهاز عالمي ، قاعدته الايمان بالمساواة بين

الدول ، كبيرها وصغيرها ، نظرياً على الاقل ؛ ومن خصائصه ابراز الدول ، المستعمَرة سابقاً والمستقلة حديثاً، على المسرح الدولي؛ ومن مهماته السعي للنهوض بالبلدان المتخلفة عن النمو ، ايمانا منه بان هذا النهوض في صالحها هي ، وفي صالح البلدان الاكثر تقدماً على السواء، وفي صالح السلام العالمي .

وقد استتبعت هذه التطورات،والتبدلات التي رافقتها في ميازين القوى الدولية، خفضاً في مقام السيادة القومية، وحداً من اطلاقيتها. فاصبحت السيادة نسبية في مدى تحقيقها ودرجة ممارستها ، حتى في الدول العريقة في تمتعها بها وفي البلدان المكتملة جميع اسباب القوة والمناعة والاكتفاء الذاتي . وتجلى هـــذا التطور في فكرة السيادة القومية ، على اوضح شكل ، في المفهوم الجديد للمهمتين الرئيسيتين اللتين تضطلع بهما الدولة (فيما عدا المهمة الثالثة ، البدائية ، المختصة بصيانة الامن الداخلي وتأمين النظام ضمن حدودها) ــ اقصد بهما ، اولا ، مهمة تأمين سلامة المجتمع وبقائه ، وصيانته من السيطرة الخارجية ؛ وثانياً ، مهمة الاشراف على النمو الاقتصادي والعمراني في المجتمع . فباتت كل من هاتين المهمتين تتطلب المزيد من التفاعل بين الدولة ــ كل دولة ــ والعالم الخارجي ، وتقتضي بالتالي المزيد من الاعتماد على السوى . فكأني بتحقيق الاستقلال والسيادة في العالم المعاصر اصبح يتطلب، شرطاً، الحد من الاستقلال عن السوى، والاستزادة من الاعتماد على الآخرين . واذا كان الخيار حتى الامس القريب قد كان خياراً بين العبودية من جهة والاستقلال التام الناجز من جهة اخرى ، فانه اليوم قد أضحى خياراً فقط بين درجات

متفاوتة من الكرامة في مضمار الاعتماد على السوى ، تحقيقاً للنمو الاقتصادي العمراني ، وتأميناً لاسباب السلامة العسكرية والكيانية للمجتمع .

وتبعاً لذلك، لم تعد الدولة هي «الوحدة» الرئيسية التي يتكون منها « المركب الدولي العالمي » ، ولم تعد هي الطرف الرئيسي او الطبيعي في العلاقات الدولية المتشابكه : بل قامت بين الدولة من جهه ، والمركب الدولي العالمي من جهة اخرى ، مؤسسة وسطى — هي « الاسرة الدولية الاقليمية » — التي شرعت تمارس ، بتزايد ، الكثير من الصلاحيات التي كانت محصورة في الماضي في الدولة نفسها، والتي كانت تُعتبر من صميم السيادة وجوهرها .

ثم ان هذه التطورات ، وما رافقها من تبدل في اساليب الاحتراب ووسائل الصراع بين الشعوب، قد استتبعت تبدلا جوهرياً في مصادر القوه العالمية وتوازنها . فللمرة الاولى منذ قرون طويلة ، تحطم احتكار اوروبا للقوة العسكرية والفعالية السياسية ذات الوزن العالمي ، وتسربت هذه الفعالية وتلك القوة الى جبارين فتيين شرقي اوروبا وغربيها — الى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية. (ويلاحظ ان كلا من هذين الماردين دولة مركبة قومياً لا يرتكز تركيبها الاساسي على فكرة « الدولة القومية » البسيطة ، التي نشأت وترعرعت واكتملت في اوروبا، ولا سيما اوروبا الغربية).

وبزوال الاحتكار الاوروبي للقوة والفعالية (الذي تجاوبت اصداؤه في بقاع نائية من بقاع العالم ، كانت قد خضعت للسلطان الاوروبي مدى من الزمن طويلا) ، تبدل المفهوم التقليدي للعلاقات

الدولية (الذي نشأ ضمن نطاق التراث القومي في اوروبا) كما تبدل ايضاً اسلوب الاحتراب بين الدول. فنشأت ظاهرة «الحرب الباردة» — التي لا يقاس اختلافها عن المفهوم التقليدي «للحرب الساخنة» بالنسبة الى التفاوت في « درجات الحرارة » بينهما ، بل بالنسبة الى مفاهيم الصراع واغراضه واساليبه . فالمرة الاولى في العصر الحديث تصبح «العقائد» و «النظرات الى الحياة» سبباً من اسباب الاحتراب وسلاحاً من اسلحته : ولعلها رجعة الى العصور التي كانت الحروب الدينية صفتها الصراعية البارزة . ونشأ تعقيد جديد مرده الالتباس ، في كل من قطبي الحرب العقائدية او الحرب الباردة التي تدور رحاها اليوم ، بين مصلحة الدولة العسكرية والاقتصادية والسياسية ، من جهة ، وبين العقيدة او نظام الحياة التي تمثلها تلك الدولة ، من جهة اخرى . فلم يعد الخيار بين الطرفين — اذا كان الخيار ممكناً — يستند الى اعتبارات المصلحة السياسية البحتة ، ولا الى الاعتبارات العقائدية المجردة ، بل بات حرياً به ان يستند الى هذين الصنفين من الاعتبارات في آن واحد .

وكما تبدلت القيادة الدولية ، واساليب الاحتراب ومغازيها ، تبدلت ايضاً معاني السيطرة واشكالها — سيطرة بلد على آخر . فما من شك في ان الاستعمار التقليدي آخذ في التقلص والتلاشي . الا ان نوعاً جديداً من الاستعمار قد شرع يبرز في آفاق العالم ، وفق الأوضاع الدولية المستحدثة . و « الاستعمار » الجديد يختلف عن الاستعمار التقليدي ، بمقدار ما يختلف تركيب الوضع الدولي اليوم عن تركيب الاوضاع الدولية التي ترعرع الاستعمار الاوروبي في

احضانها . كما ان « الاستعمار » الجديد اكثر « تقنعاً » من الاستعمار التقليدي ، واشد منه مهارة في « التنكر » — مما جعل تمييزه و «تشخيصه» اصعب من ذاك بكثير. فكل قطب من قطبي الاحتراب العقائدي البارد الآني يحيط نفسه بعدد من الدول والمجموعات الدولية ، التي يربطها فيما بينها ويقيدها بنفسه برباطات وقيود — عسكرية واقتصادية وسياسية — غرضها الظاهر تنسيق جهودها وتدعيم طاقتها الدفاعية ، وحاصلها سيطرة قائد المحور على الدول ومجاميع الدول المقودة . وبما ان حاجة الدولة للاعتماد على العالم الخارجي في سبيل استكمال بنائها الداخلي وطاقتها الدفاعية قد ازدادت في السنوات الاخيرة، بحيث باتت تتطلب تخلي الدولة عن بعض مقومات سيادتها شرطاً لدوام هذه السيادة ، **فان الخط الفاصل بين الاعتماد على المعونة الخارجية وبين الوقوع فريسة للسيطرة الخارجية لم يعد خطاً واضحاً ثابتاً جامداً ، ولم يعد من السهل تمييزه ولا الوقوف عنده .**

***

هذه بعض مظاهر التبدل في علاقات الدول والشعوب في الواقع العالمي الحاضر — وهو الواقع العالمي الجديد الذي ضمن نطاقه شرعنا نمارس وضعنا الاستقلالي الجديد . وعلى ضوء ما تقدم ، يمكننا ايجاز اوجه التبدل الذي اصاب الوضع العربي ، من زاوية علاقتنا بالعالم الخارجي ، بما يلي :

١ — لقد بلغنا الاستقلال ، للمرة الاولى في تاريخنا الحديث ، في عصر زالت فيه صفة الاستقلال المطلقة في العالم؛ واخذنا نمارس السيادة

في عهد شرعت فيه الدول في التخلي عن الكثير من مظاهر السيادة ومقوماتها الجوهرية .

٢ ــ لقد بلغنا الاستقلال ــ رسمياً ، وفي عرف القانون الدولي ــ قبل ان نستكمل مقوماته ، ودون ان تتوفر لنا اسباب مناعته ودوامه : من تراص ووحدة ، ورقي عمراني ، وقوة عسكرية . اي اننا قد دخلنا مرحلة الوجود المستقل قبل ان نستوفي شروطه ، وفي عهد لم يعد فيه الاستقلال ، في حد ذاته ، وافياً لصيانة نفسه او لتحقيق جوهره ومنطوياته .

٣ ــ كان الاستقلال ، والاستقلال وحده ، مرمانا واملنا ، عندما كان الاستعمار ، والاستعمار وحده ، التحدي الذي يواجه كرامتنا وحريتنا القوميتين . اما وقد زال الاستعمار عن قلب العالم العربي فقد اصبحت مهمتنا اليوم اكثر تعقيداً . وبات اذن لا بد لموقفنا من العالم الخارجي من ان يتوخى ، في آن واحد ، تأمين المصالح والاهداف التالية : (أ) بلوغ الاستقلال في البلدان العربية التي لم تبلغه . (ب) استكمال الاستقلال حيث لم يكتمل بعد . (ج) صيانة الاستقلال واستدامته . (د) تدعيم الاستقلال وتأمين مقوماته واسباب بقائه ــ لا في حقل البناء الداخلي والتراص العربي فحسب ، بل في حقل التعاون الدولي ، الحذر والرشيد ، ايضاً .

* * *

وتنشأ من جراء هذا التبدل في الوضع العربي والوضع العالمي ، مشاكل جديدة ذات صلة بعلاقاتنا بالعالم الخارجي .

(١) واولى هذه المشاكل ، ان بين تدعيم الاستقلال وتعزيز

مقوماته ، عن طريق التعاون الدولي ، والافادة من المساعدات المالية والفنية والعسكرية التي قد تتوفر عن هذا الطريق ، من جهة، وبين صيانة الاستقلال واستدامته ، من الجهة الاخرى ، شيئاً من التناقض — بالنظر لما اصاب اسس العلاقات الدولية من تطور وتبدل كما راينا — الامر الذي يولد توتراً جوهرياً في صميم موقفنا من العالم الخارجي .

فمن الجهة الواحدة ، نرى ان ثمه اسبابا تدعو الى الخشية من ان يعود النفوذ الاجنبي ، الذي ارتحل عنا من الباب، فيتسرب الينا من النافذة . وعودته ، ولئن كانت في زي جديد غير زي الاستعمار السافر الذي الفناه . لا تقل عن هذا خطراً . وهو قد يأتينا عن طريق التلويح بالمعونة الاقتصادية ، او الارشاد الفني ، او المساعدات العسكرية ، او الاحلاف التي يُزعم انها دفاعية تتوخى وقايتنا . كما انه قد يتسرب الينا على انغام الشدو بعقيدة تعدنا بالفردوس على الارض : عدالة اجتماعية ، ووفرة في الانتاج ، وتحرراً من البؤس ، عقيدة تغذي نقمتنا على من اساء الينا بالامس ويسيء الينا اليوم ، وتنمي ما في نفوسنا من شك بنواياهم واغراضهم ، عقيدة تزعم انها هي ، وهي وحدها ، المحققة لامانينا القومية — وهي في الواقع انما تحمّل نفسها في الدعاوة ما لا تحمله في الاصل والواقع من معان ومنطويات قومية ، بل ما لا ينسجم مع طبيعتها من مقاييس واهداف ، ولن تلبث ان تنتهي بنا ، اذا ما قدّر لها الاستيلاء على ضمائرنا وعقولنا وقلوبنا ، حيث انتهت بعدد من الشعوب ، المعروفي المصير الحالي !

وسواء اجاء الخطر على استقلالنا الفتي من هذا الصوب او من

ذاك ، فهو في الحالتين انما يجيء لا كالاستعمار السافر ، بل عن طريق التظاهر بالحرص على استقلالنا نفسه وبالرغبة في تدعيمه.

ورب عدو جاء في زي صديق كان اشد خطراً من عدو سافر الوجه، صريح النطق ، واضح التهديد .

ان صيانة استقلالنا واستدامته، اذن ، تقتضان الحذر من ذينك الخطرين الجبارين اللذين يتهددانه ، كل منهما باسلوبه ووفق طبيعته وجوهره . بيد ان هذا كله وجه واحد من اوجه هذه المعضلة .

واما الوجه الآخر ، فقوامه ان الاستقلال لا يصان بالحذر فقط ولا يعزّز بالتخوف والحيطة وحدهما ، ولا تدعم اركانه بالانزواء الذاتي والانكماش على النفس والانغلاق عن العالم ورفض التفاعل معه . ان عزل انفسنا عمداً عن مجرى الحياة الدولية قد اصبح ، في الوضع العالمي الحاضر ، ضرباً من الانتحار الاكيد . والانتحار ليس من افضل اساليب النقاهة. ان تدعيم استقلالنا لا يكون في بناء طوق من العزلة حول تخومنا ، مهما كانت مبررات الحذر وافية . وانما يدعم الاستقلال بتشييد اوفى العلاقات الدولية، من سياسية واقتصادية وثقافية وروحية ، جنباً الى جنب مع الاسراع والجدية في البناء الداخلي ، والاستزادة من التراص العربي .

ففيما تفرض علينا اوضاع العالم المعاصر الحذر كل الحذر من الارتباطات والاحلاف التي تؤول الى تكبيل ايدينا واستعباد ارادتنا من جديد ، ينبغي ان لا يعمينا هذا الحذر عن الحقيقة الاخرى المتصلة بالعلاقات الدولية اليوم : وهي ان بقاءنا اطلاقاً يتطلب — شرطاً — انماء المزيد من العلاقات التفاعلية الخلاقة بيننا وبين

مواطن التقدم ومصادر المعرفة والخبرة والنور .

تلك هي العقدة الجاثمة اليوم في اساس وجودنا في العالم . وكل تأثر باحد عنصريها ، وتغاض عن الاخر ، ضلال !

(٢) والمشكلة الثانية ـ مشكلة « القطبية » في الوضع الدولي المعاصر ، وموقفنا منها ـ تثير سؤالا اساسياً في فلسفة السياسة الخارجية ، بات لا بد لأي شعب في العالم المعاصر من ان يتخذ بشأنه موقفاً معيناً .

فلقد أشرنا الى وجود التباس خطير بين العنصر السياسي والعنصر العقائدي في كل من قطبي الاحتراب الكوني الحاضر . بل ان نظرة دقيقة الى ما يدعى « غرباً » و« شرقاً » في قاموس السياسة والدعاوة اليوم ، لترينا ان كلاً من هذين المصطلحين يرمز الى اكثر من مدلول واحد ، وإن كان دعاة كل منهما يتعمدون دمج هذه المدلولات معاً بدلا من التمييز بينها ، وذلك لغرض دعاوي وسياسي واضح .

فعلى المستوى الاولي ، يرمز « الغرب » الى الولايات المتحدة الاميركية واتباعها من الدول الكبرى والصغرى التي تدور في فلكها وتتلقى منها المعونة والارشاد ، بينما يرمز « الشرق » الى الاتحاد السوفياتي واتباعه من الدول الواقعة خلف ما يعرف بالستار الحديدي .

وعلى مستوى اكثر من هذا تجريداً ، يرمز « الغرب » الى نظام الدولة « الديمقراطي البرلماني » الذي نما ضمن تراث اوروبا الغربية واميركا الشمالية وضمن خبراتها التاريخية ومقتضيات اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ، بينما يرمز « الشرق » الى طراز من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي استمد نهجه من المبادىء الماركسية ، وما برح ينزع نحو تحقيق الشيوعية مثلاً اعلى له .

واذا نفذنا بنظرنا عبر هذين المستويين ، وصلنا الى صعيد القيم الروحية والفكرية ، والتراث الديني الثقافي الحضاري ، الذي يفعل فعلا مباشراً ومداوراً في تعيين المفاهيم الرئيسية التي تميز كلا من « الغرب »و« الشرق » وتتصف بها الخطوط الكبرى لفلسفة نظاميهما. ونجد على هذا الصعيد **ان القربى بين القيم الجذرية الجاثمة في اساس «الغرب» و«الشرق»-بهذا المعنى التراثي الروحي لذنيك المصطلحين ـ اكثر اصالة من التباين والتضاد فيما بينهما ، او انهما ، كليهما ، انبثقا عن تراث واحد جامع ، فافترقا في ما اخذه كل منهما منه وفي ما شدد كل منهما عليه من عناصر ، وبالتالي في ما اغفله كل منهما وتركه** . وبكلمة اخرى : نجد ان التضاد او التباين في مفاهيم « الغرب » و « الشرق » ومقولاتها الكيانية الروحيـــة هو بالحقيقة وليد تمرد الاجزاء على الكل : ـ تمرد التعبير الجزئي ، او الاستمرار الجزئي ، على الاساس الجامع الكلي. وخطأ يحاول احد هذين القطبين ان يدعي انه هو الوريث الشرعي الوحيد لذلك التراث الجامع ،وان القطب الآخر خارج اصلا وكلياً عن ذلك التراث . **فالشيوعية هي في الاصل انتفاضة النفس الغربية ، باسم قيم غربية اصيلة ، على بعض نزوات النفس الغربية وتطرفاتها ،وبعض التهاءاتها واهمالاتها ، كما تبدت هذه الشذوذات في القومية والرأسمالية ،وكما تجسدت في الروح البورجوازية . ومن الخطأ او التضليل ، والحالة هذه ، ان يطلق لفظ « الغرب » على مجموعة الدول التي تطلق على نفسها ويطلق عليها العالم اسم « الدول الغربية » ، دون تلك المجموعة المعروفة باسم « الدول الشرقية »: فكلتا المجموعتين غربيتان**

بالمعنى التراثي الروحي للفظ « الغرب » ! والقيم المناقبية والروحية الجاثمة في اساس النظرة الشيوعية ليست اقل انتساباً للتراث الغربي من تلك القيم الجاثمة في اساس النظرة « الديمقراطية » و « الليبرالية » — وان تكن كل منهما تعبيراً جزئياً واستمراراً جزئياً للتراث الغربي، اخذت بعض عناصره وصقلتها وبلورتها ، واغفلت بعض عناصره الاخرى او ثارت عليها ورفضتها .

ومهما يكن الامر ، فان الواقع الذي لا مفر منه هو ان نهج كل من هاتين المجموعتين الدوليتين وتصرفاتها وسلوكها تعبر لاعن المصالح الدولية لهذه المجموعة او تلك فحسب ، بل عن مقتضيات النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنتظم وفقها ايضاً ، حتى بات كل من هذين النهجين « كلا » متداخل العناصر متشابكها .

وبناء على ذلك ، يثور السؤال الاساسي الذي قلنا فيما مر انه بات لا بد لاي شعب في العالم المعاصر من ان يثيره ويتخذ بصدده موقفاً واضحاً ، وهو : هل يمكن التجريد بين هذين العنصرين المتميزين ، الجاثمين في اساس نهج « الغرب » و « الشرق » ؟ ام هل ان التداخل بين هذين العنصرين قد بلغ حداً من التشابك بحيث لم يعد بالامكان تجريد الواحد عن الآخر ؟ هل يمكن لشعب ما ان يدور في فلك « الغرب » دون ان يتأثر بنظمه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبمبادىء تصرفاته الدولية ، او ان يدور في فلك « الشرق » دون ان يتأثر بالشيوعية مبدأ ويقبل بها نظاماً ؟ و « الامكان » هنا — محور هذه الاسئلة — لا يتوقف على الشعب الآخذ فقط ، بل يتوقف ايضاً ، والى حد ابعد ، على قابلية « الكل المعطي » للتجريد

والتجزئة. ثم يثور سؤال آخر بصدد هذا الامكان ، وهو: هل هذان القطبان ــ اللذان يتشابك في صميم كل منهما عنصر المصالح الدولية التقليدية وعنصر النظم العقائدية ــ متساويان في قابليتهما للتجريد بين هذين العنصرين، ام هل هما تتفاوتان في هذه القابلية ؟ بكلمة اخرى: هل يمكن لاي شعب خارج هذين المعسكرين، «الغربي» و «الشرقي»، ان يتحالف ويتعاون مع « الغرب » سياسياً دون ان يتقيد بنظمه العقائدية ويقتبسها ، الى الدرجة عينها التي يمكن له ــ او لا يمكن له ــ ان يتحالف ويتعاون مع « الشرق » سياسياً دون ان يضطر الى اقتباس الشيوعية والى الارتباط مع الدول الشيوعية الاخرى بذلك النوع من الارتباط الذي بات مألوفاً في العالم الشيوعي ؟ ام هل ان درجة «الالتزام العقائدي» ، المتأتي عن التحالف السياسي ، متعادلة في الحالتين ؟ ثم هل تتساوى نظرة هــذين المعسكرين الى السيادة القومية ، ويتعادل مقام السيادة القومية في كل منهما ؟ ام هل ان احدهما اقل قبولا بمبدأ السيادة القومية ، كمبدأ اساسي في التنظيم الدولي ، من الآخر ؟

ثم تنشأ اسئلة اخرى عديدة ذات صلة « بالاختيار » بين هذين المعسكرين او القطبين :

فهل الاختيار لازم او محتم ؟ ام هل « الحياد » ممكن ؟

وهل نحن حقاً قادرون على الاختيار ، ام هل نحن مقيدون مسبقاً بحيث لا نقوى على الاختيار الحر ؟ ــ مقيدون في مواردنا ومرافقنا ، يسيطر عليها احد الفريقين دون الآخر ؛ ومقيدون في طبقاتنا الحاكمة ، التي لا تقوى جميعها على التفلت من اغلال يكبلها

بها فريق دون الثاني ؛ ومقيدون بحكم التفاوت في مجالات الاتصال المتوفرة لنا ، والتي تجعل فريقا من الفريقين اقرب منالا لنا من الآخر ؟ واذا ثبت اننا في الواقع مقيدون بهذه القيود وبسواها ، فهل لهذا الواقع مغزى ما في عملية الاختيار ؟ هل نثور عليه ونتحرر منه اولا ، ثم نقف احراراً لنختار ؟ ام هل ننمو ، ضمن نطاقه ، نحو المزيد من التعاون مع احد الفريقين والتباعد عن الآخر ، ونحو المزيد من القدرة على التحرر ؟

واخيراً ، لا آخراً ، على اي اساس نختار بين هذين القطبين ، اذا كان لا بد من الاختيار ، واذا كان الاختيار ممكناً ؟ ما مقاييسنا ؟ ما مقاييسنا **السياسية** ، وما مقاييسنا **العقائدية** ، وما مقاييسنا **الروحية التراثية** ، التي بالنسبة اليها نفاضل بين قطب وقطب ، ونختار احد المعسكرين دون الآخر ؟

***

نعود فنقول : لقد تبدل وضعنا بالنسبة الى العالم الخارجي ، وتبدل تركيب العالم الخارجي نفسه ، خلال السنوات الاخيرة . وكان من نتيجة هذا التبدل ، ان بعض المشاكل التي كانت الى زمن قريب قائمة قد زالت ، بينما نشأت مشاكل جديدة وتحديات جديدة .

ولم يعد الرد الذي الفناه في الماضي («الاستقلال ! الاستقلال التام الناجز !») وافياً لحل الالغاز المحيطة بوجودنا اليوم في العالم ، كما لم يعد فهمنا الماضي لعلاقتنا بالعالم ، صادقاً وافياً في انطباقه على الحالة القائمة اليوم .

اذن اصبح لا بد لنا من مخطط جديد للسياسة الخارجية ، مرتكز

على فلسفة جديدة **لمغزى وجودنا في العالم** .

اصبح لا بد لنا من موقف اطلالي انفتاحي على العالم الخارجي ، فيه الحذر كل الحذر من الارتباطات المقيدة ، وفيه الاستعداد للتعاون المتبادل ، في آن واحد .

واصبح لا بد لنا من تطوير موقفنا ازاء « السوى » ، بحيث يغدو اكثر ايجابية وقابلية للتعاون والتبادل ، وبحيث ينبثق عن ثقة بالنفس بصيرة ، وعن تمييز واع بين الخطر والخطر ، وبحيث نستطيع بعد كل ذلك ان ننطق بقلوبنا وعقولنا والسنتنا بـ « نعم » بالاضافة الى « لا » !

ولعلنا بتنا نفتقر ، فوق كل شيء ، الى نظرة جديدة الى **مغزى وجودنا في العالم** ، قاعدتها : ان الاستقلال ليس خاتمة الصراع القومي بل هو بدء مرحلته الجدية ، وان السيادة ليست غاية تنتهي عند بلوغها اماني الشعب وانما هي مصدر مسؤولية جديدة . فكما ان الحرية في كيان الشخص البشري لا تنحصر في تحرره ، بل تظل اذ ذاك حرية « بالقوة » ، الى ان تتحقق « بالفعل » عندما تغدو حرية اختيار وانجاز وعمل ــ فكذلك السيادة والاستقلال في حياة الامة تقوم اصدق قيام لا في محض الاستقلال عن ارادة الآخرين ، بل في ما يتيحه هذا الاستقلال للارادة الذاتية ، وقد انطلقت من القيود والاصفاد ، من الانجاز في مضمار البناء الذاتي والمساهمة الحضارية .

ان هذا كله يتطلب اعادة نظر جريئة شاقة ، في اساسات فهمنا وتصورنا واعتزامنا . انه يتطلب من العقل العربي ان يجاري ، في مفاهيمه وتصوراته ونظراته ، التبدلات التي انتابت الواقع العربي والواقع العالمي .

(٢) نحن في سياق البناء الذاتي

يقودنا هذا الى الزاوية الثانية من زوايا استعراضنا للتبدل الذي اصاب الواقع العربي ــ زاوية علاقتنا بانفسنا ، وبنظم حياتنا ومؤسساتنا وتقاليدنا . وسنرى ان عدداً من العوامل المتداخلة المترابطة ، التي سنحللها الان ، قد جعل من الضروري لنمونا وتقدمنا ان تتبلور في اذهاننا نظرة جديدة الى التنظيم الاجتماعي والبناء الداخلي .

* * *

(١) من المعروف ان المستعمر الاوروبي ــ الذي جاءنا باسم « الانتداب » الخرافي ، وفق تعهد لعصبة الامم بالاشراف على نمونا كيما نصبح جديرين بالحكم الذاتي ــ لم يؤمن لنا من اسباب النمو الا ما كان مفيداً له ولازماً لحكمه لنا ، ولادارته شؤوننا باقل قدر من العناء ، ولاستثماره مواردنا الى ابعد حد . ولئن يكن قد نجم عن الحكم الاوروبي بعض التقدم العمراني في العالم العربي ، فان ما اصابنا من تقدم كان بالعرض والصدفة ــ او انه كان من قبيل النتيجة الثانوية غير المقصودة في الاصل . هذا ، فضلا عن انه كان بطيئاً في حصوله ، محدوداً في مداه ؛ وفضلا عن انه لم يجر وفق مخطط شامل لحاجاتنا ؛ وفضلاً عن انه قد رافقته اجراءات وسياسات

كان من شأنها ـ بل لعله كان غرضها ـ استدامة تأخرنا ، وترسيخ جذور الكثير من التقاليد والمؤسسات الاجتماعية الفاسدة في تربة حياتنا القومية (كالاقطاع ، والطائفية ، والتناحر العائلي، وسواها) مما ابطل قيمة ما حققه من نمو ضئيل .

ثم جاء عهد الاستقلال .وكان حرياً به، بالاضافة الى استمراره في القيام بالاعمال التعميرية البدائية ، ان يكون عهد انصباب على الانشاء والبناء ، عهد اطلاق لقوانا الفكرية والتنظيمية من معاقلها ، عهد استثمار لمواردنا على افضل وجه والى اقصى حد ، عهد تعهد محب مخلص غيور نشيط لاسباب نمونا .

ولقد كان كذلك في بعض البلدان العربية ـ حيث تبدى نشاط جبار في الاعمار والانشاء . الا ان النشاط البنائي في بعض البلدان العربية الاخرى ظل محصوراً في الحقول التي الفناها زمن الاستعمار ، وظل جارياً في المجاري المحدودة التي كان المستعمر الاوروبي قد شقها زمن الانتداب .

ومهما يكن الامر ، فان بلوغ الاستقلال ، في حد ذاته ، بدء مسؤولية جديدة وواجبات جديدة ، في حقل البناء الداخلي . وهو يتطلب، تبعاً لذلك نظرة جديدة الى تنظيم النشاط القومي وتوجيهه.

***

(٢) هذا هو العامل الاول الذي يوجب علينا توجيه نظرنا نحو التخطيط البنائي المنظم الواعي .

واما العامل الثاني فيتأتى عن كوننا قد بلغنا مرحلة من التطور لم يعد من المستطاع فيها ان تظل الاجراءات البنائية الانمائية تجري

سائبة وتقوم مرتجلة ، بل بات لا بد من التخطيط المنظم الواعي . وتتضافر عوامل فرعية ثلاثة لتحتم هذا التخطيط علينا :

(أ) كنا في مطلع عهد النمو نفتقر قبل كل شيء الى تأمين الاسباب البدائية للتقدم . وكان كل اجراء يؤمن اياً من هذه الاسباب مفيداً . اما اليوم ، فقد انقضى ذلك الطور الاولي من اطوار نمونا . واصبحت الاعمال الانمائية ، مهما كان نوعها ، تصطدم بعقبات كبرى وبمفاسد جذرية ، في تقاليدنا ومؤسساتنا الموروثة . ولم يعد من بد ، والحالة هذه ، من ان يصار الى اصلاح هذه المؤسسات وتجديد تلك التقاليد ، كيما يصبح النمو الصحيح ممكنا اطلاقا . فالاجراءات التقليدية التي ورثها حكامنا عن العهد الاستعماري ، وحصروا نشاطهم فيها — كشق الطرقات ، وبناء المدارس والمستشفيات ، ومد الكهرباء ، وسواها من المهمات البدائية — لم تعد لتغني عن الشروع في اعادة تنظيم مجتمعنا على اسس نيرة جديدة ، ونسف المؤسسات التي كانت وما زالت عائقاً عن نمونا النمو الصحيح نحو الازدهار والقوة والعدالة . مشكلة النمو الداخلي لم تعد ، اذن ، مشكلة الاستمرار في تحقيق الواجبات البدائية للدولة ، وانما هي تنطوي اليوم على لزوم خلق مجتمع جديد متوثب : باصلاح مؤسسات مجتمعنا الراهن واجهزته وتراكيبه اصلاحاً **اساسياً جذرياً** .

(ب) ولقد بلغنا ، في الوقت عينه ، مرحلة من النمو لم يعد بالمستطاع فيها تجريد مشاكلنا الداخلية احداها عن الاخريات . فاصلاح مؤسساتنا الاجتماعية ، مثلا ، له ملابسات سياسية واقتصادية وحقوقية ونفسية ، وهكذا . فالاصلاح الاساسي الجذري ينبغي ان يكون

شاملا ، يأخذ بعين الاعتبار تشابك مشاكلنا وتداخلها .

(ج) ثم اننا قد بلغنا مرحلة من مراحل علاقـات المجتمعات العربية فيما بينها، اصبح فيها من المتوجب علينا تنسيق المخططات الاصلاحية التي تأخذ بها هذه المجتمعات ، كي لا تتشعب اتجاهاتنا البنائية الاثنائية تشعباً ينجم عنه آخر الامر تباعد بين البلدان العربية . (وسنعالج هذا الموضوع عندما ننتقل الى الزاوية الثالثة من زوايا استعراضنا للتبدل في الوضع العربي). فالاصلاح ، الذي راينا انه يجب ان يكون اساسياً جذريا ، كما يجب ان يكون شاملا ، ينبغي عليه ايضا ان يكون مخططاً **على اساس عربي عام** ، وان ياخذ صائغوه ومخططوه بعين الاعتبار واجب الاستزادة من الانسجام بين المجتمعات العربيه .

لهذه الاسباب الفرعية الثلاثة ، يتضح ان الجهد البنائي التنظيمي قد اصبح يستلزم نظرة واضحة شاملة الى الاصلاح الاجتماعي .

***

(٣) والعامل الثالث يتصل باثر التطورات العالمية الاجتماعية في نمونا الداخلي .

فلقد قامت في العالم تطورات ثورية ، بـدلت مفهوم النمـو الداخلي تبديلا جوهرياً ، واضافت الى واجبـات الدولة التقليدية المألوفة ــ كالمحافظة على الامن ، والسهر على سلامـة المجموع ــ واجبات جديدة لا تقل عنها خطورة والزاماً ، تتصل بالاشراف على نمو الطاقة الانجازية في المجتمع ، وتأمين العدالة الاجتماعية ، وتوفير التكافؤ في الفرص ، وسواها من المبادىء التي غدت اليوم بديهية في الفكر

الاجتماعي المعاصر . ولاريب في انه قد كان لانتفاضة « الرجل العادي »، ولقيام الحركات الشيوعية والاشتراكية ، اثر مباشر في بعث « الوعي الاجتماعي » في العالم باسره . بل لقد بلغ هذا « الوعي الاجتماعي » الجديد درجة من التأصل والرسوخ في الفكر الاجتماعي المعاصر ، جعلته ينعكس باوضح شكل في المفهوم الجديد « لحقوق الانسان » وواجبات الدولة : ففي حين كانت المفاهيم التقليدية لحقوق الانسان تنحصر في الحقوق المدنية والسياسية ، اصبحت اليوم تضم ، على صعيد واحد مع هذه ، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية — الامر الذي يتجلى في « الاعلان العالمي لحقوق الانسان » الذي اقرته واعلنته الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، وفي مشاريع « المواثيق الدولية لحقوق الانسان » التي لم تقرر نصوصها النهائية بعد.

ولا بد لنا من ان نجاري ، في مفهومنا نحن لمهمات الدولة وواجباتها ، هذا التطور الثوروي الذي اكتسح العالم واصبح جزءاً جوهريا من مفهوم الدولة المعاصر .

***

(٤) والعامل الرابع الذي يفرض علينا بالحاح واجب ابتداع نظرة جديدة في البناء الداخلي والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يتصل بقيام حركات عقائدية وانتشار الدعوة لمذاهب اجتماعية مختلفة — وذلك سداً للفراغ العقائدي التوجيهي الذي فغر فاه بنتيجة العوامل الثلاثة المتقدم ذكرها .

فازاء التحدي الذي لم يعد بالامكان تجاهله ، والحاجة الى اعمال اصلاحية جريئة واعية ؛ وازاء تقاعس عهد الاستقلال عن ان يكون

في معظم البلدان العربية اكثر من استمرار وامتداد للعهود الاستعمارية السابقة ـ قامت العالم العربي باسره تحلات شعبيه، استمدت اتجاهاتها من بعض المذاهب الاجتماعية والسياسية المعروفة .

ولا ريب في ان نمو الوعي الاجتماعي هذا ، في حد ذاته ، تطور محمود . الا انه في الاكثر نمو غير عضوي : انه تلقيح خارجي ، لن يتسنى له ان يفي بما نفتقر اليه من نمو اصيل . فالمذاهب الاجتماعية التي تتنازع على مسرح حياتنا يمكن حصرها في ثلاثة :

احدها ، وهو المذهب الشيوعي ، يستمد اسسه واتجاهاته من عقيدة واضحة كاملة ، نشأت في اوضاع ليست قوية الشبه باوضاعنا ، وانبثقت عنه مبادىء وقيم ومقاييس لا تنسجم في جوهرها مع اقدس ما نتوق اليه في نفوسنا ، او مع القيم والمبادىء التي اتصفت بها حضاراتنا ونظراتنا مدى التاريخ ، فضلا عن انها لا تتفق مع النظرة القومية التي هي ركن تفكيرنا الاجتماعي .

والثاني ، وهو المذهب الاشتراكي ، لم يفلح دعاته بيننا حتى الان في اجراء التمييز اللازم بين ما هو في الاشتراكية جوهري وثابت ودائم ومنبثق عن توق طبيعي في الكيان الانساني ، وبين ما هو نسبي عرضي ظرفي ناشيء عن مقتضيات الحضارة الصناعية ، مما لا ينطبق بالتالي على اوضاعنا انطباقاً بسيطاً . فكان من جراء ذلك ان باتت الاشتراكية العربية ـ وهي التي تستند الى مذهب ينطوي في الاصل على اتجاهات حرية بالتعزيز ، وعلى عناصر جديرة بالاغناء من داخل كياننا ـ اقتباساً غير مميز لكل شامل لا يصلح لان يكون في كليته نموذجاً لحياتنا الجديدة .

والمذهب الثالث يستمد من مفهومه الجـامد المتحجر لرسالة الاسلام ، نظاماً جامداً متحجراً ، ويسعى الى تطبيقه على وضع نام حركي متبدل – مسيئاً بذلك لا الى المجتمع الذي يرمي هو الى اسعاده والنهوض به وحسب ، بل مسيئاً بالدرجة الاولى الى الرسالة الدينية عينها ، التي يفسرها هذا المذهب الاجتماعي تفسيراً لا يتناسب وما تنطوي عليه من نظرة وثابة خلاقة ، ومن انفتاحية ايجابية سمحاء ، ومن مبادىء روحية جليلة. فاذا لم يحصل التمييز الواضح بين الحقائق الروحية الثابتة التي ينطوي عليهـا الاسلام (من نظرات في الله والانسان والوجود) ، من الجهة الواحده ؛ وبين المبادىء العامة ذات الصلة بتصرفات الانسان في نطاق حياته الاجتماعية ، من الجهة الثانية ؛ وبين التوصيات التفصيلية ذات المساس بحالات اجتماعية معينة لم تعد قائمة في مجتمعنا ، من الجهة الثالثة : ما لم يحصل مثل هذا التمييز النيّر الواعي ، بين هـذه العناصر الثلاثة ، فان الجوهري والعرضي ، الازلي الزائل ، المطلق والنسبي ، في رسالة الاسلام ، ليلتبسان التباساً مضللاً .

وفي وجه التقاعس الحكومي عن الشروع في تنفيذ الاصلاحات الجوهرية ، اللازمة لبناء مجتمع سليم ناهض ، قائم على العدالة الاجتماعية والتحرر والخلق ، ترانا نقتبس اول ما تقع عليه بصائرنا من مذاهب ، وهي التي تدعي الكفاءة لاعطاء الرد الصحيح على التحدي الذي يواجهنا به واقع تأخرنا وانحطاطنا وتوقنا للنهوض ، دون ان نتأكد من صلاح هذه المذاهب في حد ذاتهـا ، او من ملاءمتها لحاجاتنا واوضاعنا .

وترى بعضنا ـ اذ يأبى القناعة بالامر الواقع المتأخر ، ويأبى في الوقت عينه ان يقتبس بشكل غير مميز اياً من تلك المذاهب التي لا تتلاءم في كلتيها مع حاجاتنا ـ يسارع للخلاص من هذا المأزق عن طريق «عقائد» تجميعية (اكلكتيكية)، تاخذ من هنا ومن هناك دون مبدأ جامع او اساس تنسيق موحد لما تأخذ وتقتبس ؛ او عن طريق المناداة بمبادىء عامة ، بعضها بديهي بدائي ، وبعضها الآخر ما زال في حاجة الى توضيح وتفصيل وتطبيق واف على اوضاعنا ومقتضياتها . وهي عملية لا باس بها كخطوة اولية ، ولعلها سدت بعض الفراغ التوجيهي في المرحلة السابقة ، التي لم تكن الحاجة التوجيهية فيها على ما هي عليه اليوم . الا ان الحاجة اليوم لم تعد الى بعض المبادىء العامة التي يكتنفها الكثير من الغموض والتي تفتقر الى الكثير من الايضاح ، ولم تعد الى اثبات البديهيات والاوليات ـ بل باتت الحاجة الملحة الى مبادىء واضحة ، مكتملة اسباب التطبيق والتحقيق .

ولن يتسنى لنا الخلاص من هذا المأزق المركب الذي نواجهه اليوم ـ مأزق الاستمرار في التأخر والانحلال ، او الاخذ بما لا يتفق وحاجاتنا من مذاهب توجيهية ، او القناعة بمبادىء عامة اولية غير مكتملة الوضوح ـ الا عن طريق تفحص واع مسؤول لهذه المذاهب ، وتمييز بين مبادئها الصالحة والفاسدة ، وبين عناصرها المتلائمة مع حاجاتنا وتلك التي لا تتلاءم معها . وذلك كله لن يتم الا عن طريق ابتداع نظرة جديدة شاملة في البناء الداخلي والتنظيم الاجتماعي .

* * *

نلاحظ اذن ان العناصر الاربعة التي ذكرناها ـ عناصر التبدل في الوضع العربي ،من زاوية البناء الداخلي ـ تشكل عوامل متضافرة، تقتضي جميعها ابتداع نظرة جديدة شاملة في الاصلاح والبناء .

فالعهد الجديد ـ عهد الاستقلال ، وعهد الحاجة الى الاصلاح ، وعهد « الوعي الاجتماعي » في العالم باسره ، وعهد تنازع المذاهب الاجتماعية ـ يتطلب مفهوماً جديداً لمغزى السلطة ، ولمعنى الحكم ومسؤولياته ومهماته . انه يتطلب تصوراً جديداً لاجهزة الحكم ومؤسساته ، للادارة وصفيتها وتنظيمها ، وللقوالب التي تؤمن ـ في نطاق اوضاعنا العربية الخاصة ـ مبادىء الحكم الامثل . انه يتطلب فلسفة عملية في المسؤولية الشعبية ومشاركة الشعب في الحكم : فلسفة تفهم « الحكم الذاتي» لا تشوقا للاستقلال عن الارادات الاجنبية فحسب ، بل نوعا من الممارسة المسؤولة من قبل الشعب لاعباء حكم نفسه بنفسه ، ومن المساهمة المنظمة الفعالة في محاسبة من ينتدبهم عنه لادارة شؤونه العامة . (فالحكم يكون « ذاتياً » لا بالقياس الى الآخرين فحسب ، بل بالدرجة الاولى بالقياس الى الذات ايضاً . ورب حكم ذاتي ـ بالمعنى الاستقلالي الشكلي ـ كان حكما استبدادياً وبالتالي حكماً غير ذاتي !) .

العهد الجديد يتطلب استئصال اسباب البؤس والشقاء ، الروحي والمادي ، من اوساط اكثريتنا الساحقة ، وبعث الكرامة والعزة في النفوس ، وتحقيق العدالة الاجتماعيـــة النيرة ، والمحبة السمحاء ، والتعاون الخلاق ـ مما يستتبع بالضرورة نسف الكثير من المؤسسات والتقاليد التي ما تزال قاعدة تنظيمنا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

انه يتطلب ثورة واعية ، تقتلع ما رسخ في جذور حياتنا خلال قرون الذل والانحطاط والتحجر ، وتتيح لنا ان نجاري التطورات الانقلابية التي عمت العالم ، المتاخر منه فضلا عن الناهض .

انه يتطلب نظرة الى الاصلاح وكيفية تحقيقه ، والى البناء واساليبه . انه يتطلب اختياراً بصيراً بين الاصلاح الثوروي والاصلاح التطوري، بين النمو المنظم الموجه والنمو السائب الطليق.

انه يتطلب نظرة واضحة واقعية الى اساس المعضلة الاجتماعية — **مقام الانسان الشخص في المجتمع** : نظرة تنطوي على فهم نيّر لحقوق الانسان الشخص ، المطلق منها والنسبي ؛ ولحرياته الملازمة لتلك الحقوق ؛ وللشروط الواجب توفرها ، كيما يستطاع ممارسة هذه الحريات والتمتع بتلك الحقوق . كما ينبغي ان تنطوي هذه النظرة ، في الوقت عينه ، على تفهم واقعي للظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم العربي ، ولما تقتضيه من بعض التقييد في مدى التمتع بالحقوق وممارسة الحريات ، شرطاً لتوفير الحالة الاجتماعية الافضل ، التي يستطاع فيها رفع القيود واطلاق الحريات بعد توفير شروط ممارستها .

* * *

وهذه النظرة الشاملة في البناء الداخلي والتنظيم الاجتماعي — التي يحتم علينا ابتداعها ما طرأ على وضعنا الداخلي من تبدل — ينبغي لها ، لكي تكون وافية ، ان تستمد **نقاط انطلاقها** من واقع الحياة العربية الراهنة ، ومقوماتها وخصائصها ،ومفاسدها ومشاكلها؛ وان تستنير في **تعيين اساليبها ووسائلها** بالخبرة البشرية المتراكمة،

المتجلية اليوم في البلدان الناهضة ؛ وان تلمس **مبادئها** في العلوم الاجتماعية ،وفي ما هو جدير بالاقتباس من المذاهب الاجتماعية المختلفة (لصلاحه في حد ذاته ، والملاءمة لاوضاعنا الخاصة) ؛ وان تستمد اخيراً **اتجاهاتها الكبرى وقواعدها الاساسية** من عناصر التوق الانساني الاصيلة ، المتوثبة في نفوسنا .

(٣) نحن بين الوحدة والتنوع

لقد استعرضنا حتى الآن اوجة التبدل الذي طرأ على الوضع العربي والمشاكل العربية والحاجات العربية ، من زاويتي « صلتنا بالعالم الخارجي » و « صلتنا بانفسنا » . الا ان ثمة وجها آخر خطيراً للتبدل الشامل ذاك ، لعله يفوق التبدل الذي حدث في ذينك الحقلين خطورة واهمية : هو التبدل في « صلة البلدان العربية فيما بينها » .

انه تبدل اصاب هذه الـ « نحن » التي تحدثنا عنها في الصفحات الماضية ، و نتحدث عنها في الصفحات اللاحقة : تبدل اصاب ذاتيتنا وهويتنا ، او على الأقل اصاب فهمنا لها وتعيننا اياها .

وقد نشأت من جراء هذا التبدل بلبلة في وعينا لذاتيتنا وهويتنا ما لبثت ان طبعت اثرها على وعينا لمشاكلنا الخارجية وعلى اساليب معالجتنا لها .

* *

لقد خرجنا من الحرب العالمية الاولى ووراءنا تاريخ طويل من وحدة الكيان والمصير — او من امكانية الوحدة ، والتهيؤ لهـا ، والرغبة فيها ، والتوق اليها . فبمقدار ما كان لنا وضع سياسي وارادة سياسية ، كان ذلك الوضع وتلك الارادة يعكسان قدراً كبيراً من الوحدة ، او من القابلية للوحدة .

فجاءت تسويات تلك الحرب تمزقنا دولا ودويلات ، وتنصب بين البلد والآخر حدوداً مصطنعة ، تفصل الحياة الواحدة وتعرقل دورتها . فتجزأ الصراع القومي ، وانقلب من صراع يقوم على الصعيد العربي العام ، الى صراع محلي في كل دولة عربية مستحدثة .

ثم ما لبث هذا التقلص في آفاق صراعنا القومي ان ابعدنا رويدا رويداً عن رؤية الآفاق الواسعة التي امتدت اليها الاماني الاول . وما لبثت ممارسة الادارة والمسؤولية والسلطة في النطاق المحلي المضيّق ان ادت الى ترسيخ جذور الاوضاع المصطنعة والتصورات والمفاهيم المنبثقة عنها . ونشأت في مجال هذه الممارسة مؤسسات وتقاليد جديدة ، محلية الطابع ، **عززتها** الاوضاع المستحدثة ، ومصالح اقتصادية وسياسية **اوجدتها** هذه الاوضاع . فما ان انقضى ربع قرن الا والتجزؤ أمر واقع في الضمير والخاطر العربي ، بالاضافة الى كونه امراً واقعاً في نطاق الاجهزة والقوالب الخارجية التي خلقها المستعمر . ثم نشأت نظرات عقائدية وشبه عقائدية ، تنسب الى الدول العربية فرادى ، او الى بعض مجموعاتها ، صفة القومية القائمة بذاتها ، المستقلة كل الاستقلال عن اية قومية اخرى — الامر الذي اضاف الى عوامل الفصل الطبيعية ، والعامل السياسي المصطنع ، وعامل المصالح المتأتية عن ممارسة ربع قرن للصراع المحلي ، عاملا جديداً ، هو عامل العقيدة القومية ، يشكل حداً آخر لمدى الافق العربي .

ونشأت من جراء هذا التطور نحو التجزئة مفارقتان جديرتان بالاعتبار :

(١) **المفارقه الاولى** : في حين اطل الجيل السابق على الصراع

المحلي ، في كل بلد عربي بالذات ، من شرفة الواقع العربي العام الذي كان قد مارسه واقعاً وتاق الى استكمال وحدته هدفاً ومرمى ـ جاء الجيل الحاضر يطل على الواقع العربي العام ، إن اطل عليه اطلاقاً ، من شرفة الواقع المحلي المستحدث وقيوده .

وقد كان من شأن هذا التحول الجوهري الخطير في آفاق العمل القومي ، واستبدال المنظار الاسبق العام بمنظار مستوحى من الواقع الجديد المجزأ ـ كان من شأن هذا التحول ان اثر تأثيراً بعيداً في تعيين طبيعة المحاولة العربية الجدية الاولى للتعالي عما كان الاستعمار قد اوجده من تمزيق . اذ انه حينما ضغط واقع الترابط العربي ، وتراث الماضي القريب والبعيد في المطامح والآمال وفي تلمس الانسجام العربي ، والخطر الصهيوني المشترك ـ حينما ضغطت هذه العوامل الثلاثة على اولي الشأن في البلدان العربية ، فولدت اعتزاما عربيا شاملا على احياء الترابط العربي بعد ان انفكت عراه طيلة ربع قرن ـ جاءت المحاولة العربية الاولى في هذا السبيل تعبر لا عن الواقع الذي كان واحداً ففسخه الاستعمار ، ولا عن الامل الذي كان يراود النفوس في البدء ، بل تعبر بالحري عن التصورات والمفاهيم والمصالح التي كانت الاوضاع المصطنعة قد افلحت في ايجادها وتعزيزها . فكانت «جامعة الدول العربية» ـ التي ارادوها خطوة نحو الاستزادة من الانسجام والترابط العربيين ـ تجميداً للاوضاع المصطنعة (المرغوب اصلا في تخطيها ثم استئصالها) ، وتثبيتا لما كان آباؤنا قد ثاروا عليه في البدء .

ثم ان هذه الجامعة ـ التي أسسوها رمزاً لما في واقعهم الاصيل

من وحدة ، ومرحلة من مراحل استعادة تلك الوحدة ـــ لم تلبث ان بان عجزها عن التغلب على عناصر التنافر والتنابذ بين دولها الاعضاء . **فلم تقو على احداث القدر الادنى اللازم من التعاون الصحيح بين الدول العربية (الا في بعض المعاهدات الورقية) ؛ ولم تفلح في خلق اية مصالح توحيدية جديدة ، او في تعزيز اي من الروابط القائمة واغنائهـــا ، او في استئصال اي من عوامل التباعد او التغلب عليها** . فكأن الجامعة كانت مسرحاً للتنافس بين حكومات دولها الاعضاء ، على الاقل بمقدار ما كانت مسرحاً للتعاون بينهم .

لقد حاول مؤسسو الجامعة ان يتخطوا الوضع المجزأ المصطنع عن طريق الابتداء من قيوده كنقطة انطلاق ، ثم التحرر منها رويداً رويداً ، والمضي قدماً نحو الالتحام والاتحاد ـــ فكبلت المصالح المستحدثة ايديهم ؛ وانتهت **نقطة الابتداء** بان غدت **نقطة استقرار وتقييد** ؛ وعجزوا عن الانطلاق منها او التعالي عنها.

بايجاز : لقد ثار الجيل السابق على واقعي الاستعمار والتجزئة . فكان لزاماً عليه ، والامر في كل بلد عربي ليس في ايدي شعبه ، ان يتخلص من سلطان المستعمر في كل بلد على حدة ، اولا ، كيما يعود ، عند ما تتأمن للشعوب العربية اسباب السيادة ، فيستأصل الحدود المصطنعة ، ويبعث الواقع الاسبق الى الوجود من جديد ، ويعزز مقوماته العاملة على التجانس والتوحيد . **ولكنه ، في مضمار ثورته على الاستعمار ضمن اطار التجزئة ، ألف التجزئة نفسها ، وظل آلفها بعد زوال الاستعمار !**

(المفارقة الثانية) : والمفارقة الثانية توأم للاولى . الاولى تقوم في الضمير والخاطر ، في العقل والارادة والقلب . اما الثانية فتقوم في الواقع الموضوعي .

كان الواقع العربي ، عشية الحرب العالمية الاولى ، ينطوي على قابليتين متضادتين : الاولى قابلية للانسجام والتراص ، وللصيرورة مجتمعاً واحداً ، متنوع الاتجاهات ضمن نطاق جامع شامل ، متعدد مراكز الثقل ضمن اطار موحد ؛ والثانية (ومردها عدد من عوامل الفصل غير المتغلب عليها آنئذ) قابلية للانفصال والتبعّض والتكاثر ، وللصيرورة مجتمعات متباعدة .

واذا ما انعمنا النظر في هاتين القابليتين ، وجدنا ان وزنهما لم يكن متعادلا ، وفعاليتهما لم تكن متكافئة ، بل كانت القابلية للاتحاد اقواهما واشدهما فاعلية . اذ انه لو تُرك امر العالم العربي على حاله ولم تتدخل ارادات قاسية لتفرض عليه بعنف وشدة احد الاتجاهين دون الاخر ، لاتجه — في الارجح — نحو المزيد من التعاون والانسجام والاتحاد . فاذا ما جرت تطوراته ، منذ ذاك الزمن ، في اتجاه التجزئة والتبعّض ، فما ذاك الا لان ارادة معنة متعمدة تدخلت فارغمته قسراً على التجزؤ ، وشلت عوامل الاتصال والانسجام الطبيعية القائمة فيه وعززت عمداً عوامل التفسخ والانفصال .

والان ، وبعد مضي هذه العقود من السنين ، التي خبر فيها العالم العربي التجزئة المصطنعة والتبعض المفروض ، واقصي فيها قسراً عن مجاري الانسجام والالتحام — تبدل الوزن النسبي لتينك القابليتين المتضادتين في اتجاه ترجيح كفة القابلية للتفسخ والتجزئة . ولم يعد

نزوعه التلقائي الطبيعي اليوم نحو الاستزادة من التجانس والتوافق والالتحام . فبات اذن لا بد من عمل ارادي فعال حاسم ، يتعمد تحويل مجراه الطبيعي الى هذا الاتجاه ، للحؤول دون اتجاهه فعلا نحو الاختلاف فالتباعد فالاستزادة من الانفصال القائم .

هذا التحول في مقـــدار فاعلية كل من القابليتين بالقياس الى الاخرى ، كان موازياً للتحول الذي ذكرناه آنفـــاً في الارادة والرغبة والوعي .

لقد أفلح فارضو التجزئة في فرضها وترسيخها: قابليةً موضوعية، وارادةً .

* * *

ان ثلاثين سنة في حياة الشعوب فترة وجيزة ، بل لحظة خاطفة. لكن فترة السنوات الثلاثين التي انقضت منذ فرض التجزئة على العالم العربي وتفسيخه ، لم تكن فترة عادية ، بـل كانت فاعليتها تفوق مقدارها العددي الكمي . فلقد كانت سنوات صيرورة وتكوين : سنوات تيقظ وصراع ، سنوات تحولٍ وتبدل وحركة ، سنوات شروع في اللحاق بموكب الحضارة وفي تحقيق الذات . انها كانت مطلع عصرنا الحديث . فالاتجاهات التي اخترناها لانفسنا ، او التي اختيرت لنا ، قد قررت مصيرنا الى حد بعيد . ولهذا استطاعت هذه السنوات القليلة ان تحدث من التبدل في الميزان النسبي لفاعلية القابليتين المتضادتين اللتين ذكرنا ، اكثر مما استطاعت احداثه القرون التي سبقتها .

الا ان اثر هذه السنوات ، على خطورته ، لم يكن نهائياً حاسماً.

فهي لم تقض على احدى القابليتين ، ولئن تكن قد اتاحت للاخرى مجال التغلب عليها الى حد ما . وهي لم تثبّت التجزئة بصورة نهائية في الوضع العربي الراهن ، او تجعلها محتمة ملزمة، على الرغم من انها غذّت قابليته للتجزّؤ على حساب قابليته للاتحاد . بل انها انتهت حتى الآن الى خلق وضع « مائع » تكاد ان تتعادل فيه كفتا القوتين المتضادتين ، وتتكافأ فيه فعالية النزعتين المتناقضتين . فكأن الواقع العربي الحاضر ، في « ميوعته » المتأتية عن هذا التعادل والتكافؤ بين فاعلية قابليتيه ، عرضة لاكتمال احداهما على حساب الاخرى ، وفق الارادات المقررة اتجاهه نحو التراص او نحو التبعثر؛ او لكأنه مادة خام تنتظر من يصوغها في قالب واحد او في قوالب عدة .

ومن هنا تنشأ الاهمية الملحة التي يتصف بها اختيارنا اليوم بين هذين الاتجاهين . فالوضع «المائع» دائماً اشد حساسية واكثر تأثراً بالاحداث والتوجيهات ، من الوضع المتمتع بالاستقرار والثبات .

ثم اننا على عتبة عهد جديد من الحيوية والحركة والفعل — عهد ستتكامل فيه عمليات الاعمار والانشاء التي ابتدأت حديثاً ، وعملية تحقيق الذات التي شرع فيها الجيل الماضي . وفي عهد كهذا ، لا يمكن للقرارات الخطيرة ذات المساس بالمصير ان تؤجّل او تُعلق : بل ان التقاعس عن اتخاذ القرارات الحاسمة ، في مثل هذه الشؤون ، هو في حد ذاته قرار — قرار بتثبيت الاوضاع القائمة وباستمرار الاتجاهات الفاعلة آنياً ، دون مناقشتها او محاسبتها ، ودون ضبطها .

وفي عهد النشاط والحيوية ، الذي نحسبنا مقبلين عليه ، لا بد لكل اختيار نقوم به ، ولكل قرار نتخذه ، في اي حقل من حقول

حياتنا ـ إن في السياسة الخارجية ، او في سياسة الأعمار والبناء والاصلاح الداخلية ، او في مجابهة الصهيونية ـ مـن ان يعكس موقفاً معيناً من مسألة الوحدة او الانفصال : ولا بد له من ان يؤثر في موقفنا من هذه المسألة ، ومن ان يتأثر به ، في آن واحد . فهناك صلة «ديالكتيكية» بين شكل علاقات المجتمعات العربية فيما بينها ، من جهة ، وبين سياساتنا الخارجية والداخلية ، مـن جهة اخرى : فنظرتنا في الاولى تكيّف نظراتنا في الاخريات وتعيّن اتجاهاتها ؛ بينما ان هذه السياسات ، الداخلية والخارجية ، في تراكم فعلها واثرها ، تخلق حالات مـن شأنها آخر الامر ان تؤثر في العلاقات العربية وتقرر نوعها ومآلها .

لذلك كله ، فان الاختيار بين الاتجاهين ـ الاتجاه نحو المزيد من التجانس والاتصال والاتحاد ، او الاتجاه نحو المزيد من التباين والانفصال والتبعّض ـ اصبح اليوم اختياراً ملحاً لا مفرّ منه . فاما ان نختار احدهما بوعي وبصيرة ؛ او ان نتهرب من الاختيار ، ونترك الامور على عواهنها ، فنثبّت التجزئة من حيث لا ندري ، ونعزز اسباب الانفصال والبعثرة من حيث لا نقصد .

* * *

اننا اليوم ، اذن ، امام مفترق من الطرق ، من حيث المضي نحو التوحيد ، او نحو تثبيت التجزئة .

ولا يسعنا ، في اختيارنا بين هذين الاتجاهين ، الا ان ناخذ بعين الاعتبار العوامل الثلاثة التالية :

(١) ان الاخطار التي تهدد المصير العربي ـ مصير كل بلد

عربي ، ومصير هذه البلدان مجتمعة ـ اخطار مشتركة ، لا تميز بين بلد وآخر تميزاً جوهرياً : وفي طليعتها الخطر الصهيوني ، ثم الاخطار التي تنطوي عليها الحرب الباردة .

ومواجهة هذه الاخطار لا تكون فعالة مجدية ما دامت قائمة على النطاق المحلي ؛ بل لا بد لها ، لكيما يتأمن لها النجاح ، من ان تكون مواجهة عربية مشتركة ، تنبثق عن وحدة في الارادة والتخطيط والتنفيذ .

(٢) وان مهمات الانماء والاعمار والبناء الداخلي ، ولا سيما في الحقل الاقتصادي ، اصبحت لا تتوفر لها اسباب الانجاز الصحيح الفعال الا على اساس عربي شامل . فقد بات بديهياً ان النمو الاقتصادي ، وبصورة خاصة الصناعي ، في اي بلد عربي ، يظل محدوداً في مداه ما لم يتم على الصعيد العربي العام .

(٣) ثم ان اتجاه التاريخ بات واضحاً . فليس عديم المغزى ان مجموعات الدول ـ التي لا ترتبط احداها بالاخرى بمقدار ارتباط الدول العربية فيما بينها ؛ والتي لا يهددها ، مجموعة ، من الاخطار المشتركة مثل ما يهددنا ؛ والتي تفوق في قدرتها النسبية على الاكتفاء الذاتي ايا من الدول العربية ؛ والتي هي اكثر منا عراقة في السيادة والاستقلال ـ قد اخذت تتجه نحو التكتل الاقليمي ، العسكري والسياسي والاقتصادي ، وترى في هذا التكتل وسيلة لازمة لتأمين سلامتها المجموعية ونهوضها .

* * *

ومع ذلك فان المفهوم البسيط للوحدة ، الذي نادى به الجيل السابق ، والذي انبثق عن واقع كان آنذاك قائماً ، لم يعد وافياً

بمقتضيات الوضع الحاضر ، بعد ان مرت بنا اختبارات السنين الماضية. وان ما كان يتمتع به هذا المفهوم البسيط من فاعلية عاطفية ، لم يعد كافياً لنقل الوحدة من حيز التمني والرغبة الى حيز الفعل المتحقق .

***

وبات ، والحالة هذه ، لا مناص للجيل العربي الجديد من ان يصوغ لنفسه فلسفة جديدة في الوحدة ، يستبدل بهـا ذلك المفهوم البسيط الساذج العاطفي الذي اتضح عقمه وافلاسه.

ولا بد لهذه الفلسفة الجديدة ، كيا تكون وافيـة ، من ان تكون **واقعية** في نظرها الى الوضع العربي ، **مركبة** في طبيعتها ، **تطورية تدرجية** في نهجها .

فجدير بها ان تأخذ بعين الاعتبار ، من الجهة الواحدة ، ما في واقعنا من ترابط ، بالقوة وبالفعل ؛ وما تجلى في التاريخ العالمي المعاصر من نزوع الى التضافر بين الشعوب ـ كما تأخذ بعين الاعتبار ايضاً ، من الجهة الاخرى ، ما في واقعنا اصلا من عوامل فصل وتبعيض ، وما اوجدته العقود المنصرمة من تباين بـين المجتمعات العربية ... وجدير بها ان تكون نقطة انطلاقها ان الواقع العربي ينطوي **في آن واحد** على عناصر تنزع نحو التوحيد وتقتضيه ، وعلى عناصر اخرى تعمل على استدامة التعدد والانفصال وتعزيز اسباب التنوع..

وجدير بها ان يقوم نهجها على الايمان بان السير قدماً نحو المزيد من التوحيد لا يتم ما دامت نظرتنا عوراء: ترى تلك العناصر وتتعامى عن هذه ؛ بل انه يقتضي التعزيز المنظم المتعمد الصبور لجميع عوامل الانسجام والتنسيق ، كيا تتضافر هذه مع مرور الزمن فتتغلب آخر

الامر على عوامل التباعد والانفصال والتفسخ .

اذن فهذه الفلسفة الواقعية الجديدة للوحدة، يجب ان تعين ، على اساس نيّر ، مقام **التنوع** ضمن اطار **الانسجام** ، ادراكا منها ان الوحدة لا تعني ، ضرورةً ، التماثل .

ويجب ان تعين هذه الفلسفة الجديدة ، الصيغة العملية للتوحيد : مبادئه الدستورية، وقوالبه السياسية، ونظمه الاقتصادية والعسكرية، واتجاهاته ومؤسساته وتقاليده الاجتماعية والثقافية .

كما يجب عليها ان تعين النهج التطبيقي للتوحيد التدرجي النامي : في بدايته وفي مراحله اللاحقة ؛ في مداه الجغرافي وفي مداه النوعي في كل مراحله ؛ وفي اساليب تحقيقه .

واخيراً ، لا آخراً ، فان هذه الفلسفة الواقعية الجديدة للوحدة يجب ان تعين « الاساسي القومي » الذي ترتكز عليه ، وان تستجلي حقيقة « التركيب القومي » للعالم العربي .

* * *

استطراد في القومية:

وموضوع « الاساس القومي » في العالم العربي موضوع دقيق، يفتقر الحديث عنه الى الكثير من الوضوح ، ويقتضي بالتالي تحديداً للمفاهيم والتصورات وتجديداً فيها . **ولا نحسب ان البحث الجدي المسؤول في « القومية » في العالم العربي قد ابتدأ بعد في العقل العربي.**

ان تسرب الفكرة القومية الى العقل العربي تطور حديث ، لم يمض عليه سوى فترة وجيزة من الزمن . ولقد تم هذا التسرب بشكل سريع ، بل متسرع : اذ كان القبول بفكرة القوميـــة ضرباً من

الاقتباس غير المميز .

فالقومية ، كفكرة و كقوة سياسية اجتماعية ،بزغت في اوروبا حيث نشأت **الامة** كتركيب اجتماعي ذي طابع خاص . وجميع هذه العناصر ــ القومية كتركيب اجتماعي ، و كقوة فاعلة ، و كفكرة ــ قد عكست في طبائعها الاحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المميزة التي كانت قائمة في غرب اوروبا ، والخبرات التاريخية الخاصة التي مرت بها شعوب تلك المنطقة ، والتطورات العقلية والعاطفية التي عانتها . فكان من جراء ذلك ان اصطبغت « القومية » ، كما عرفها التاريخ العالمي الحديث ، بخصائص الوضع الاوروبي المميزة ، وتأثرت بها تأثراً جوهرياً . وكان تسرّبها من اوروبا الى سائر ارجاء العالم موازياً لتسرب العدد الكبير من المؤسسات والمفاهيم الاوروبية الى العالم اللااوروبي ، بنتيجة السيطرة الفكرية والسياسية التي تمتعت بها اوروبا طيلة قرون .

وعندما تعرّض الفكر العربي للمؤثرات الاوروبية ، في مطلع اليقظة العربية ، ولاسيما منذ نهاية الحرب الكونية الاولى ،تسربت اليه مختلف المفاهيم والتصورات الاوروبية الاصل والمنشأ، فقبل بها واقتبسها دونما تمحيص دقيق او نقد او تمييز . ونلاحظ هذه الظاهرة عينها في عدد من المفاهيم الاجتماعية السياسية والحضارية ــ كالديمقراطية والاشتراكية والشيوعية وسواها ، فضلا عن القومية .

ولعل تقاعس الفكر العربي عن اجراء التمييز الواضح بين العناصر الانسانية العامة ، والعناصر الاوروبية الخاصة ، في فكرة القومية ، كان اشد خطورة وابلغ اثراً من تقاعسه عن

اجراء هذا التمييز عينه بين مختلف عناصر المفاهيم الاخرى : ذلك لان القومية ، دون سائر المفاهيم تلك ، باتت اساساً لنظرنا وعملنا وصراعنا اطلاقاً .

ولما كانت الاوضاع التي ضمن اطارها نشأت الامم في اوروبا ، والخبرات التاريخية التي سبقت هذا النشوء ومهدت له وتلك التي رافقته ولحقت به ، وبالتالي الجو الفكري والحياتي الذي فيه تبلورت فكرة القومية وفلسفتها في العقل الاوروبي — لما كانت هذه جميعها تختلف عنها في العالم العربي ، كان طبيعياً ان يقوم في تفكيرنا مقدار كبير من الفوضى والبلبلة من جراء اقتباسنا فكرة « القومية » اقتباساً غير ناقد وغير مميز ، ومحاولتنا تطبيقها على الوضع العربي تطبيقاً بسيطاً دون التحوير فيها او تكييفها وتعديلها .

ولقد آن للعقل العربي ان يحرر نفسه من ربقة تلك المفاهيم والافكار والتصورات ، التي قبلها ردحاً من الزمن على علاتها ، واخذها دون ان يدقق فيها ودون ان يميز بين ما يصح اخذه منها وما يجب تحويره قبل اخذه . لقد آن للعقل العربي ان يميز بين البسيط والمركب من هذه المفاهيم ، ولا سيما مفهوم القومية — وان يميز في المفاهيم المركبة (وفي طليعتها مفهوم القومية) بين العناصر الانسانية العامة والعناصر المحلية الخاصة .

لقد آن للعقل العربي اذن ان يصوغ فلسفة عربية في القومية يطبقها هي على الوضع العربي ، بدلا من ان يظل متأثراً بالمفهوم الاوروبي للقومية — ذلك المفهوم الذي ما فتيء يحاول تطبيقه

قسراً على الوضع العربي طيلة ثلث قرن فلا يجد الى تطبيقه سبيلا.

* * *

ففكرة القومية ، التي عرفها التاريخ الحديث ، والتي نشأت وترعرعت وتبلورت في اوروبا ، مزيج عنصرين رئيسيين : **عنصر ذاتي** قوامه ولاء الانسان لمجتمعه ، **وعنصر موضوعي** قوامه خصائص معينة في تركيب المجتمع ، حين تتوفر ، يعتبر المجتمع المتوفرة فيه مجتمعاً قومياً ، أي امة .

(١) فولاء الانسان لمجتمعه المباشر ــ ذلك الولاء الذي يتجلى في تسبيق الانسان مصلحة مجتمعه على مصالح المجتمعات الاخرى ؛ وفي حشد نشاطه في سبيل اسعاد مجتمعه وانهاضه والدفاع عن سلامته ووحدته ــ هذا الولاء **ظاهرة انسانية عامة** ، كانت طوال التاريخ وستظل قائمة ما دام في العالم مجتمعات ، وما دام في الضمير تحسس بالواجب .

فالقومية بهذا المعنى الذاتي فكرة انسانية عامة دائمة . الا انها تبدت في اوروبا ممتزجة مع بعض العناصر السلبية والتعصبية ، التي يحسن بنا ان نجردها منهـــا ، كما يحسن بنا ان ندخل على اطلاقية « الولاء القومي » كما عرف في بعض الحركات القومية الاوروبية حدوداً وقيوداً تحول دون طغيانه على القيم الروحية ، وعلى الحرية الشخصية ، وعلى التحسس بالخير الانساني الاوسع من القومية .

(٢) واما القومية بمعناها الآخر ، من حيث هي صفة للمجتمع يتصف بها تركيبه ، فهي ليست **بالدائمة** وليست **بالعامة** . انهـــا **مرحلة تاريخية** : قامت في العصر الحديث ، وتقوم ما دام الاجتماع

البشري — بتأثير عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وعاطفية وتاريخية معينة — ينتظم على اساس وجود الامم .

ثم ان معنى « الامة » وشكلها وطراز تركيبها امور غير محتمة التماثل — بل انها قد تختلف وفقاً لاختلاف الاوضاع والحالات التاريخية . فالامة ، على النحو الذي عرفناه في التاريخ الحديث ، قامت في غرب اوروبا متأثرة باوضاع تلك البقعة وبتطورها التاريخي . وقد يتأثر معنى الامة وشكلها ، في بقاع اخرى ، بالاوضاع المميزة لتلك البقاع ، وبخبراتها التاريخية الخاصة ، فينشأ طراز آخر من الامم ومفهوم آخر للقومية . ومن يجزم بان الامة في تركيبها ومفهومها الاميركيين مثلا ، مطابقة للامة في تركيبها ومفهومها الاوروبيين ؟ **او من يجزم بان الامة ، وبالتالي القومية ، في تركيبها ومفهومها العربيين ، يجب ان تجاري التصور الاوروبي لها في جميع تفاصيله وحذافيره ؟**

وعلى الرغم من هذا التمييز الواجب الاجراء بين عنصري القومية — الانساني العام ، والمحلي الخاص ، الدائم والزائل — فان تفكيرنا الاجتماعي في القومية ، منذ نشأته ، قد اقتبس هذه الفكرة الاوروبية ككل ، فلم يقم باجراء التمييز بين عناصرها .

واستتبع ذلك نتيجة خطيرة جداً تتعلق بجوهر تفكيرنا في القومية . فان جميع المناقشات بين نظراتنا المختلفة الى القومية ، التي قامت حتى الان ، قد قامت ضمن اطار هذا الاقتباس : اي ضمن اطار الايمان غير الناقد والاخذ غير المميز بمفهوم القومية الاوروبي ككل — المفترض ان جميع الامم تتماثل في المقومات التي تجعلها امماً ، وفي

تركيبها كامم ، وفي كيفية كونها امماً .

فلئن كان مفكرو القومية ودعاتها في العالم العربي قد اختلفوا في تعيينهم مدى امتنا وحدودها وآفاقها ، فان الاختلاف في نظراتهم قد نشأ ضمن اطار اتفاقهم جميعـــاً المفهوم الاوروبي للقومية : فكان اختلافهم ناجماً عما اخذه كل منهم وما رفضه من مقومات الامة التي قال بها مفكرو غرب اوروبا ، تلك المقدمات التي تأثر القائلون بها في الاصل بالاوضاع التاريخية والحضارية وبالتراكيب الخاصة في اوروبا نفسها . **لقد اختلف المفكرون فى القومية بيننا ، اذن ، حول الاعراض ، واتفقوا على قبول جوهر هو نفسه كان يجب ان يكون موضوع نقد وتمحيص !**

* * *

واذا ما تم التحرر الذي ندعو اليه من سيطرة مفهوم القومية الاوروبي على العقل العربي ، وشرع العقل العربي في ابتداع مفهوم عربي للامة وللقومية ، فقد يسود الوضوح بدل البلبلة الحاليـــة ، والاتفاق بدل الاختلاف الراهن ـــ وقد يتوصل العقل العربي الى نظرة جديدة في الامة والقومية ، يتعالى ضمنها تعاليا اصيلا عن التضاد الاساسي القائم آنيا : بين الجزم بقوميات متعددة في العالم العربي ، مستقلة كل الاستقلال احداها عن الاخرى ، من جهة ، وبين الجزم بوجود امة عربية واحدة ، لا تنوع فيها ولا انفصال بين اجزائها ، من جهة اخرى .

ان كلا من هاتين النظرتين تعبّر بعض التعبير المغالي عن جزء من الحقيقة ، اذ تؤكد وجهاً من اوجه الوضع العربي . بيد ان كلا

منها ناقصة غير وافية بمقدار ما هي تنكر الوجه الاخر ، او تتجاهله وتستهين به وباهميته ومغزاه . فالقول بالقوميات المتعددة المستقلة في العالم العربي يتجاهل وجود روابط ووشائج ، ذات طابع قومي ، بين المجتمعات العربية المنسوب الى كل منها صفة القومية المستقلة ؛ كما ان القول بقومية واحدة متماثلة ، في العالم العربي باسره ، يستهين بمظاهر التنوع الجلية فيه ، وبمظاهر الانفصال بين مجتمعاته ، وهي مظاهر بعضها ذو طابع قومي ايضاً.

ونلاحظ ان كلا من هاتين النظرتين قد اضطر ان يخضع للواقع فيأخذ بعين الاعتبار ـ بشكل من الاشكال ـ تلك العناصر المضادة له في الواقع العربي والتي كان قد امعن في البدء في تجاهلها او الاستهانة بامرها . فتحدثت النظرة القائلة بالقوميات المتعددة المستقلة في العالم العربي ، عن « روابط » عربية مشتركة ، ودعت الى تنسيق الجهود العربية ، بينما تحدثت النظرة القائلة بالقومية العربية الواحدة عن فواصل آنية موقتة في « المجتمع العربي » ، واعتبرت جميع هذه الفواصل مصطنعة ، ودعت الى التدرج في التوحيد العربي . الا ان هذا « التوفيق » ظل ترقيعاً : اذ ان كلا من تينك النظرتين احتفظ بالاساس الذي قام عليه ، والذي لا يتجانس مع ما يحاول ادخاله الان عليه من تعديل .

ذلك انه لا يمكن التوفيق بين تينك النظرتين ، او بين اي منهما وبين العناصر المناقضة لها في الواقع العربي ، الا على صعيد نظرة جديدة ، تتعالى عن مبدأ التضاد القائم بينهما بتعاليها عن المفهوم الاساسي الذي ترتكزان عليه ـ وهي عينها النظرة

العربية الى القومية التي ندعو الى صياغتها.

وليست هذه النظرة الجديدة في القوميـــة بالنظرة« الترقيعية» التي تحاول التوفيق بين النقيضين عـــلى اساس الاحتفاظ بعناصر تضادهما والربط بينهما ربطاً اصطناعياً غير عضوي ؛ وانما هي نظرة تتجانس في احشائها جميع تلك العناصر التي تبدو الآن ــ من منظار الفلسفات القومية الحالية ــ متناقضة متضادة .

فلن يتسنى للعقل العربي ان يخلص مـــن مأزق تطاحن تينك النظرتين غير الوافيتين الى القومية، وان يتعالى عنهما الى صعيد نظرة جديدة جامعة لهما وموفقة بين العناصر التي تبدو الآن متضادة ، الا اذا تحرر من ربقة بعض الافتراضات الجاثمة في اساس تينك النظرتين ــ اي في اساس تفكيرنا الحالي في القومية اطلاقاً ــ وانبثق عن افتراضات مغايرة لها ، اكثر انطباقاً على الوضع العربي المركب .

فعلينا اولا ان نميز في القومية بين الوجود بالقوة والوجود بالفعل، بين الامكان والتحقق، بين القابلية للوجود والوجود نفسه. فالعناصر التي تبدو لنا الآن متناقضة، ان هي سوى قابليات متباينة او طاقات مختلفة . ولقد مر بنا ان الوضع العربي ينطوي على قابليتين رئيسيتين متباينتين . فاذا نظرنا اليهما كقابليتين ، وجدنا ان التناقض يقوم على صعيد تحقيقهما وتكاملهما ، لا على صعيد وجودهما كامكانيتين . ان اكتمالهما معاً هو الخلف : اما اصطراعهما في احشاء الوضع العربي ، كقابليتين ، فليس بخلف . الخطأ في النظرتين اللتين نحن بصددهما ، اذن ، هو في ان كلا منهما تنسب للقابلية المحض وجـــوداً فعلياً ، وتنظر الى الامكانية كوجود مكتمل .

وعلينا ، ثانياً ، ان نتحرر من التفسير الجامد للتاريخ ، ومن الاعتقاد بوجود عوامل ثابتة هي التي تكون الامة ، ابداً ، حيث توفرت ، تكويناً محتما . ان مثل هذا الاعتقاد يتناقض وما عرف عن الاجتماع البشري مدى التاريخ من مرونة ؛ ويتغاضى عن فعل الارادة البشرية في التراكيب الاجتماعية ؛ كما يتعامى عن اثر الاحداث التاريخية — اياكان منشأها — وعن فاعلية ضغطها ، اذا استمر ، في تغيير معالم الاوضاع الاجتماعية. والتاريخ البشري بكامله، بما فيه من تحول وتغير ، يبدد خرافة الجمود هذه ، ويبطل هذا التفسير المشوه الجامد للتاريخ الانساني على ضوء العوامل الطبيعية الثابتة فيه فقط .

وبناء على ذلك ، فان انتقاء اي من العوامل الطبيعية الثابتة ، كالحدود الارضية الجغرافية او العرق والدم، والقول بانه هو العامل الرئيسي في تكوين الامم ؛ او القول بفاعلية عدد من هذه العوامل المتضافرة في تكوين الامم بصورة محتمة — احد اسباب البلبلة التي نعانيها في تفكيرنا في القومية ، واحد اسباب التطاحن بين النظرتين القوميتين المتضادتين اللتين نحن بصددهما . هذا التفكير «السابقي» في عوامل تكوين الامم هو احد المستندات التي يلجأ اليها اولو كل من تينك النظرتين — وهو مظهر من مظاهر الايمان بخرافة الحتمية التاريخية والتفسير الجامد للتاريخ . فاذا كانت الحدود الجغرافية الطبيعية ، مثلا ، قد لعبت في بعض الحالات دوراً حاسما في تكوين امة من الامم ، فهذا لا يعني بالضرورة ان الحدود الجغرافية الطبيعية من شأنها دائماً وابداً ان تولد امة او انه تدل على وجود امة . واذا

كانت اللغة صفة مميزة اتصفت بها بعض الامم ، فليس مغزى ذلك ، ضرورة ، ان كل جماعة من الناس نطقت بلغة واحدة وخلفت تراثاً ادبياً في تلك اللغة هي امة .

وعلينا ، ثالثاً ، ان نتحرر من الجزم بتماثل تركيب الامم اطلاقاً وبان الامة ، حيث كانت ، يجب ان تشبه في تركيبها « الامة » كما نشأت في الوضع الاوروبي: اي انه يتوجب علينا ان نفترض امكان وجود امم تختلف في تركيبها عن الشكل الذي تبلور في اوروبا وفي الفكر الاجتماعي المنبثق عن الاوضاع الاوروبية . وينطبق هذا بصورة خاصة على مبدأ التماثل او التنوع ضمن الامة الواحدة ،ومدى الاتصال الواجب توفره في دورة حياتها الاجتماعية — ويثير سؤالا عميقا يتعلق بما اذا كان التنوع ينفي الوحدة الاطارية الجامعة ، وينفي القومية بالتالي .

* * *

فاذا تحرر العقل العربي فعلا من هذه الافتراضات — التي مردّها الاخير : تأثرنا تأثراً غير ناقد وغير مميز بفكرة القومية وبمفهوم الامة الاوروبي المنشأ — استطاع ان يمضي قدماً نحو صياغة تلك النظرة العربية الجديدة الى الامة والقومية ،المتلائمة والوضع العربي والقابلة للانطباق عليه ، والقادرة على التعالي عن تضاد النظرتين الرئيسيتين الى القومية في الفكر العربي الحاضر .

وأسس هذه النظرة الجديدة ، وصفاتها النهجية العامة هي التالية:

١ — ان النظرة الصائبة الى القومية هي النظرة الحركية (الديناميكية) لا النظرة الجامدة .

٢ ـ وان القابلية العربية ـ كما راينا آنفاً ـ ليست قابلية بسيطة واحدة، وانما هي قابلية ثنائية مركبة، تحمل في ثناياها امكانية مزدوجة للنمو: إما نحو الاستزادة من الانسجام والتلاحم والتراص، او نحو الاستزادة من التباين والانفصال والتبعض.

٣ ـ وان نمو الواقع العربي، في هذا الاتجاه او ذاك ـ ما دامت مقومات كل من ذينك الاحتمالين متوفرة ـ يتوقف الى حد بعيد على الفعل الارادي، على عملية الاختيار.

٤ ـ وان تعيين الهوية القومية للعالم العربي لا يتم عن طريق التفرس في الماضي او النظر الى الحاضر، وتحليل ما فيهما من عوامل وعناصر، فحسب، وانما هو يتم نيراً واعياً عن طريق التأمل في المستقبل وتوخي المستقبل.

٥ ـ واخيراً، ان القومية في العالم العربي هي اليوم في حالة صيرورة، لا في حالة كينونة؛ انها موجودة بالقوة، لا بالفعل؛ انها قابلية وامكان، وليست ذات وجود متحقق.

* * *

ان الذين ألفوا الاوضاع المكتملة النمو، الثابتة، الجامدة، لن يرتاحوا الى مثل هذه النظرة الحركية للقومية، ولن يطمئنوا الى مثل هذا التعيين غير النهائي لهويتنا القومية. كأني بهم يؤثرون النظرة الحتمية الجامدة البسيطة السهلة ـ التي تجد في الماضي او في الحاضر

دليلا واضحا على ما يتلمسون وجوابا نهائيا على ما ينشدون — على النظرة الحركية الارادية ، التي لا تخشى الاقرار بما في وضعنا القومي من تركيب وتعقيد ، ولا تتهرب من الالتفات اولا نحو المستقبل ، ولا تستهين بفعالية الارادة البشرية والاختيار الانساني الواعي في التأثير على تركيب المجتمع . ولا غرو : فالانسان ابـــداً يحن الى الانتقال من حالة القوة والامكان الى حالة الفعل والتحقق — من الوضع المائع الى الوضع الثابت ؛ انه ابداً لا يهدأ ولا يرتاح على صعيد الصيرورة المتوثبة ، ابداً يتوق الى الاطمئنان في احضان الكينونة المستقرة . بيدان التوق والرغبة شيء ، والواقع شيء آخر . والواقع العربي ليس واقعاً ثابتاً ، نهائياً ، متكوناً : انه بعد واقع مائع .

ان القول بوجود أمم قائمة بذاتها في العالم العربي ، كل منها مستقلة كل الاستقلال عن الاخريات في كيانها وفي قضيتها وفي مصالحها ، خطأ ، كالقول بوجود امة عربية واحدة ، متصلة الاجزاء متماثلتها . فالعالم العربي ، في وضعه الراهن المائع ، ذو قابلية لان يتبعض وينتهي آخر الامر أمماً مستقلة او شبه مستقلة : كما انه ذو قابلية لان يتراص وينتهي آخر الامر امة واحدة او شبه واحدة . اما الآن فانه ما يزال — مجموعة واجزاء — في الطور السابق لنشوء القومية . وانه اليوم على عتبة مرحلة الكينونة القومية . انه اشبه ما يكون باوروبا في مطلع العصر الحديث : يوم كانت عوامل الوحدة وعوامل التبعض في تضاد وفي صراع وتطاحن ، وقبل ان تتغلب الثانية آخر الامر وتتثبت التجزئة وتنشأ الامم الاوروبية . فهل كانت اوروبا آنذاك امة واحدة ؟ ام هل كانت

شتيتاً من الامم ؟ **انها لم تكن هذه ولا تلك ! لقد كانت آنذاك محض قابلية** ـ وظلت كذلك ، الى ان حدث ما حدث من تطورات ، في التراكيب الاجتماعية والنظم الاقتصادية والمؤسسات السياسية ، وفي الفكر والارادة والعاطفة ، فنشأت « الامم » الاوروبية ، وازدادت على مرور الزمن تباعداً ، ثم نشأت « الدولة القومية » وسارعت في عملية التباعد ، ثم نشأت « الفلسفة القومية » عن ذلك التطور المتكامل : فكان لها في الاوضاع المستحدثة آنذاك نقطة ابتداء موضوعية ، كما كان لها في الاماني الجائشة في القلوب اذ ذاك نقطة ابتداء ذاتية .

ونحن ، اذ نقف اليوم على عتبة المستقبل ، في وضع شبيه بما كان وضع اوروبا قبل نشوء امها ونشوء الفكرة القومية فيها ـ واذ نستطيع ان ندرس تطور اوروبا نحو القوميات المتعددة المستقلة ، ونراقب نتائج ذلك التطور ومآله ـ حري بنا ان نجد في **بدء نهاية** «الاختبار الاوروبي» ذاك بعض العبرة : فلا يكون قرارنا الانسياق مع مبدأ «التبعّض القومي» عينه ، ذلك المبدأ الذي اخذت اوروبا اليوم تتأهب لتخطيه والتعالي عنه ، بعد ان ادركت افلاسه وتعرضت لاخطاره !

اذا ما رمنا ان نهيء انفسنا اليوم للغد ، وان نشرع اليوم في مجاراة التطورات التاريخية الحاسمة التي لا بد لها غداً من ان تضغط علينا وتؤثر فينا ـ فحري بنا ان لا نخلق اليوم اوضاعاً ونضطنع كيانات ونثبت تراكيب سيوجب علينا الغد ان نسعى الى التحرر من قيودها ، وسيفرض علينا ان نتخطى حدودها ونتعالى عنها !

(٤) نحن والصهيونية

واخيراً ، لا آخراً ، ناتي الى عامل خطير في الوضع العربي الراهن ، يلعب على مسرح حياتنا القومية دوراً ليس له في التاريخ كله مثيل ، وقد يمضي — ان لم نعرف كيف نوقفه عند حده ، و كيف نشله — فيهدد اعز مصالحنا ، بل وبقاءنا اطلاقاً . اقصد به الصهيونية ، المتجسدة في اسرائيل .

وتعوزني الساعات لا تحدث عن طبيعة الخطر الصهيوني وعناصره — عن المخطط الصهيوني الكبير ، والنهج الصهيوني — عن هدف الصهيونية البعيد الثابت ، وستراتيجيتها المرنة ، وتكتيكها الرهيب الذي تستخدم فيه جميع الوسائل : من سياسية ودعاوية ومالية وعسكرية وارهابية ، كل منها في الوقت المناسب وفي الظرف الملائم وبالقدر اللازم ؛ ولأخلص من هذا كله الى التدليل على **ان اسرائيل الحالية ليست خاتمة الصراع الصهيوني ، وانما هي مرحلة من مراحل نشاط الصهيونية لتحقيق مرماها البعيد وهدفها الاخير .**

بيد ان ما يعنينا في هذا المقام من امر الصهيونية انما هو تحليل التبدل الذي انتاب الوضع الصهيوني العربي في غضون السنوات الاخيرة . ويمكن وصف هذا التبدل في سلسلة من المقارنات ، كما يلي :

١ ــ كان الصراع الصهيوني العربي ، الى سنوات خلت ، يدور ضمن فلسطين . اما اليوم فقد بات هذا الصراع يدور عــلى الصعيد الدولي العام : في عواصم الدول الكبرى ، وفي الامم المتحدة .

٢ ــ كانت الصهيونية ، الى سنوات خلت ، تتجسد في جاليــة يهودية متوثبة في فلسطين : اما اليوم فهي تتجسد في دولة ، تتمتع بعضوية تامة في الهيئات الدولية ، وتعترف بها غالبية دول العالم .

٣ ــ كانت المجابهة الصهيونية العربية ، الى سنوات خلت ،مجابهة شعب اصيل لشعب دخيل في بلد منتدب ،و كأنما المباراة كانت تدور باشراف « حكم » غريب ، هو المستعمر البريطاني ، الذي كان يستطيع ان يكفل ــ عندما تقتضي ذلك مصالحه ــ بعض التوازن في قوى الفريقين . اما اليوم فالمجابهة دولية ــ بين الدول العربية واسرائيل ــ في نطاق عالم ما تزال قوة الفرقاء المتصارعين ووزنهم السياسي الدولي العامل الاكبر في تقرير مصير مشاكله وقضاياه .

٤ ــ كان عرب فلسطين في الماضي هم الذين يمثلون الجانب العربي في مجابهة الصهيونية ، ويحملون عبئها الاكبر . اما اليوم ، فقد زال شعب فلسطين العربي كشعب و كفريق في المجابهة ، واصبح الفريق العربي في الصراع يتألف من الدول العربية .

٥ ــ كان الخطر الصهيوني ، الى سنوات خلت ، يهدد فلسطين وحدها تهديداً مباشراً . اما اليوم ــ وقد انتهت مرحلة من مراحل صراع الصهيونية لتحقيق ذاتها ، واطلت مرحلة جديدة ــ فان الصهيونيه العالمية (التي لا ترى في اسرائيل الحالية سوى خطوة نحو تحقيق هدفها الكامل) تتوثب لغزوتها الجديدة ، التي لن تقف عند

حدود فلسطين ، والتي لن تهدأ آخر الامر الا عندما تبلغ حدود الارض التي تزعم انها ارضها ـ والتي تمتد ، في عرفها ، « من الفرات الى النيل » .

٦ ـ كانت المشكلة بالامس مشكلة فلسطين . انها اليوم مشكلة العالم العربي . والدول العربية التي تساهم في الصراع الصهيوني العربي اليوم ، يجب ان تدرك ما فاتها ادراكه بالامس : ان الصهيونية لا تستهدف فلسطين وحدها ، وانها لم تكتف يوماً من الايام بفلسطين ، وان صراع العرب ضد الصهيونية ليس « انتصاراً » لشعب « شقيق » وليس دفاعاً عن « اخواننا الفلسطينيين » ، بل هو دفاع عن النفس وعن البقاء .

٧ ـ كانت الصهيونية ، حتى وقت قريب ، تنفذ مآربها باستحضار اكبر عدد ممكن من اليهود الى فلسطين ، وباسكانهم هناك ، وباستملاك اكبر مقدار ممكن من الاراضي ، وباقامة المنشآت الزراعية والصناعية والاقتصادية والثقافية ، وبتنظيم الهيآت السياسية والعسكرية والارهابية ، ضمن حدود فلسطين ، دون ان تتعرض في ذلك كله لاسس الوضع الفلسطيني تعرضاً فعلياً الا بمقدار ما تقتضيه خطتا الهجرة والتنظيم الصهيونيتان . اما اليوم ـ وقد اماطت الصهيونية اللثام عن حقيقة نهجها بطرد عرب فلسطين وتشريدهم ، والاستيلاء على ممتلكاتهم ؛ وباستبدادها في من تخلف منهم عن مغادرة وطنه ـ فقد باتت هذه السابقة دليلا خطيراً على كيفية تطبيق الصهيونية للاجزاء اللاحقة من مخططها ، كما باتت دليلا على ما تضمره الصهيونية للعرب في اية بقعة سيتاح لها في المستقبل ان تمتد

اليها وتستقر فيها .

٨ ـ واخيراً ، كانت الصهيونية تجابهنا ، الى سنوات خلت ، ووراءها تقليد متوارث من آلاف السنين : من الضعف اليهودي ، وانعدام الثقة بالنفس . اما وقد اتيح لها ان تقلب تاريخها رأساً على عقب في معركة عام ١٩٤٨ ، وان تكتسب بذلك ثقة بالنفس كانت تعوزها في الصراع ، وان تنسج على اساس ذلك الظفر اساطير اعتزاز واعتداد بالنفس ، وان تغذي في نفوس ابنائها روحاً اقتحامية متعجرفة عنيدة (ولهذه كلها قيمة صراعية لا يستهان بها) ـ في حين كانت تلك المعركة عينها رمزاً لفشل عربي خطير ، وانتكاسا في جولة الصراع الاولى التي قامت بها المجموعة العربية منذ استقلال اعضائها ـ **فان معنويات الفريقين في المجابهة الصهيونية العربية قد اصابها تبدل خطير** ، لم يلبث ان اتضح اثره جليا في ما تبع تلك المعركة العسكرية من معارك سياسية ودبلوماسية بين الفريقين .

***

هذه بعض عناصر التبدل في الوضع العربي الصهيوني . وهي تستتبع تبدلا في الرد العربي على هذا التحدي .

فلقد بات واضحاً لكل من له عينان ان مبادىء المواجهة العربية للتحدي الصهيوني ، التي اتبعت منذ عام ١٩٢٠ فكان من جرائها الفشل تلو الفشل ، لم تعد تجدي في مواجهة الصهيونية اليوم وقد تبدل الوضع وتأصل الشر واتسع نطاق الخطر .

بالامس ، اذ كانت الصهيونية في مرحلة بدائية من مراحل تحقيق ذاتها ، كان المبدأ الوحيد لمواجهتنا لها مبدأ « الضبط » ؛ وكانت

المقاومة العربية المنبثقة عن هذا المبدأ مقاومة سلبية ، غير ذات مخطط لا تعرف لنفسها من مرمى سوى السعي لابطال كل ما تنشد الصهيونية تحقيقه . **كانت المبادرة باكملها في ايدي الصهيونية : هي التي تختار نوع المعركة ومكانها وزمانها واساليبها . وكنا نحن ، ولا مخطط لنا ، نجابهها بالرفض ، فالمقاومة غير المنظمة ، دون ان نقاومها بفعل ايجابي بعيد النظر جدي .**

اما اليوم ، فقد اصبحت هذه المقاومة السلبية الظرفية اكثر عقما واقل جدوى — بعد ان حدث ما حدث من تبدل في الوضع الصهيوني العربي .

فامامنا ، اولا ، مشكلة مخلفات النكبة — من تشريد المشردين ، وضياع ثرواتهم ، واستبداد اسرائيل باخوانهم المتخلفين عن النزوح ، وسوى هذه . وهي مشاكل يتطلب حلها اكثر من المناداة العاطفية ببعض الشعائر النبيلة المألوفة — لاسيما وان المناداة هذه لا تقترن باي عمل جدي : إن لتحقيق ما ترمز اليه تلك الشعائر من اهداف ، او على الاقل لابتكار مخططات موقتة لتخفيف عبء هذه المشاكل ، ريثما يصبح من المستطاع حلها حلا نهائياً وفق ما نصبو اليه .

وثانياً ، ان مواجهة التحدي الاسرائيلي — الذي ليست تلك المشاكل سوى مخلفات النكبة الاولى التي أصابنا بها — باتت تتطلب اكثر من العمل في سبيل « الضبط » ، **فالضبط مرحلة بدائية من مراحل مجابهتنا للصهيونية** . وكمبدأ ، انما يتوخى « الضبط » التحوط دون استفحال شر الصهيونية وامتداد خطرها في المستقبل . لكنه لا يكفي كمبدأ . انما « الضبط » مرحلة موقتة غير دائمة ، يجب

ان تمهد لمراحل لاحقة ، تنتهي باستئصال الشر من جذوره : والا ، فكل تراجع يمنى به العدو يظل تراجعاً موقتاً ، وتتبعه فيما بعد انطلاقات جديدة ونكبات جديدة . فالصهيونية حركة متوثبة لن تقبل بالانكفاء سنة ، ولن ترضى بالتوقف خاتمة لصراعها .

وان المقاومة البعيدة المدى للصهيونية ، المبتدئة « بالضبط » كخطوة اولى نحو « الاستئصال » آخر الامر ، لن تأتي ارتجالا ولن تكون مجدية ما لم تنبثق عن مخطط واع ، واقعي ، شامل ، تتوحد في تنفيذه جميع الجهود العربية ، وتستخدم في ذلك السبيل جميع الوسائل – من سياسية ودبلوماسية واقتصادية ودعاوية وعسكرية – وفق ستراتيجية مدروسة حكيمة : تدين بالتدرج نهجاً ، دون ان تتخلى عن اهدافها الاخيرة مطمحاً .

وهكذا نرى ان مقاومة الصهيونية ، على هذا النحو المنظم الواعي ، تعكس جميع واجباتنا الاخرى التي تحدثنا عنها في ما مر – من اتخاذ موقف رشيد من صلاتنا بالعالم الخارجي ، والشروع في عملية البناء والاصلاح الداخليين بجدية وتنظيم ، وتحقيق القدر الاقصى من الانسجام والتوحيد العربيين ، في الارادة والكلمة والفعل .

عملية التوجيه
طبيعتها وقيادتها

عود على بدء :
الحاجة الى التوجيه

لقد نظرنا ، في الصفحات الماضية ، الى الوضع العربي الحاضر ، متلمسين عناصر جدته واوجه التبدل الذي انتابه .

وقد استعرضنا هذا التبدل من اربع زوايا رئيسية للمراقبة ، محللين في كل منها **اولا** التبدل الذي اصاب الوضع نفسه (عناصره ومقوماته) ، والتبدل الذي اصاب الاطار العالمي الذي ضمنه يقوم هذا الوضع ؛ **وثانياً** ، التبدل الذي اصاب التحديات التي يواجهنا بها الوضع ، والمشاكل الجديدة المتأتية عنها ، او الصيغة الجديدة للمشاكل القديمة ؛ **وثالثاً** ، الحاجات الجديدة التي تنشأ من جراء ذينك التبدلين — في الوضع وفي المشاكل .

ولم يكن استعراضنا للمشاكل والحاجات ، في حد ذاته ، غرضنا ؛ كما لم تكن الاجابة على تلك المشاكل مهمتنا في الجزء الماضي من البحث . وانما كان غرضنا التدليل على حصول التبدل ، والاشارة الى وجوب التجديد — الذي يستتبعه ذاك التبدل — في فهمنا لواقعنا وفي معالجتنا لمشاكله .

وسنمضي الان ، في الجزء الحالي من البحث ، بالاستناد الى ما اثبتنا حصوله من تبدل في الوضع والمشاكل والحاجات ، الى تعيين

الدور الذي ينبغي على المفكر العربي اداؤه لمجاراة هذا التبدل وتلبية مقتضياته الملحة .

* * *

ونوجز الآن ما توصلنا اليه من نتائج في الجزء الماضي من بحثنا بما يلي :

بعد قرون من الجمود في الحياة العربية ، جاءت الهزة الكبرى في الحرب العالمية الاولى ، فبدلت اوضاعنا تبديلا جوهريا : اذ قوضت اركان الامبراطورية العثمانية ، وفسخت ما كان يتمتع به العالم العربي من وحدة ، واقامت دولاً عربية متعددة ، واخضعتها لاسياد جدد ، ثم اضافت الى هذا كله ما فعلته في فلسطين ، اذ فتحت ابواب ذلك البلد المقدس للصهيونية لتحوله الى « وطن قومي يهودي » ثم الى « دولة » صهيونية في ما بعد .

وقد واجه اباؤنا الواقع الجديد الذي فاجأتهم به تصفية الحرب العالمية الاولى مواجهة عمّت عن فهمهم لمقومات ذلك الواقع ومقتضياته ؛ وانطلقوا ، ضمن الامكانيات التي توفرت لهم ، لتحقيق ما صاغوه من امان ومخططات ؛ حتى بلغوا في نهاية تلك الحقبة التاريخية معظم ما نشدوا من اهداف .

ثم ان اثار جهودهم ، من جهة ، والتطورات التي مر بها الواقع الدولي العام ، من جهة اخرى ، ما لبثت ان خلقت وضعاً عربياً جديداً ، تتبدى جدته — كما رأينا — في جميع معالم حياتنا ، وتنشأ من جرائها مشاكل وتحديات ذات طابع جديد .

فالوضع الذي ورثناه عن آبائنا غير الوضع الذي ورثوه،

والعالم الذي في نطاق اتجاهاته ومؤسساته وتراكيبه نواجه نحن وضعنا الجديد ، هو غير العالم الذي الفوه والفناه .

فحري بنا اذن ان نجاري ـ في تفكيرنا ، وفي تصورنا وتفهمنا للواقع الجديد واستيعابنا لمنطوياته ، وفي تخطيطنا لمواجهته ـ ماحصل فيه من تبدل واستحداث : فلا نقصر عن ادراك مدى التبدل الذي تم ، ونوعه . وحري بنا ، بل ينبغي علينا ، ان لا نحنّط الاوضاع التي واجهها آباؤنا وننصبها ستاراً بين اعيننا والوضع الجديد ؛ وان لا نقيس اوضاعنا المركبة المعقدة الراهنة بمقاييس مستمدة من اوضاعهم البسيطة ؛ وان لا نحول ما قدسوه هم ، وما كان في عهدهم وافياً وجديراً بالتقديس ، الى اصنام نعبدها نحن وهي لا تتلاءم مع واقعنا الجديد ومقتضياته . فويل لشعب يحـــول آلهة سواه الى اصنام ثم يعبدها . وويل لجيل يحنط الجثة ، ثم ينحني بتقديس وخشوع امام ما يتوهمه فيها من حياة . وويل لامة تدور حياتها وسط عالم متحرك نام مرن ، فتنظر اليه بعيون مسمّرة ، وبمنظار لا يصلح الا للجامد من الاوضاع والثابت غير المتبدل من الحالات .

ولا خلاص لنا ، اذن ، من حالة الارتباك والحيرة ازاء هذا التبدل ـ او من حالة العجز عن ادراك ما حل بواقعنا مـــن تبدل ـ الا في القيام بعملية فكرية جريئة : تتوخى اعادة النظر في مفاهيمنا وتصوراتنـــا ، في مقاييسنا وقيمنا ، وفي اجوبتنا وردودنا ؛ ثم تصوغ ، على اساس فهمها الواقع كما هو ، وعلى اساس قواعـــد العلوم الاجتماعية الثابتة او الراجحة ، مخططات للحالة الفضلى التي اليها نتوق ، تنطوي على نظرات

جديدة في مغزى وجودنا في العالم ومتطلباته ، وفي اساليب مجابهتنا لانفسنا واعادة تنظيم حياتنا ، وفي سبل المضي نحو خلق توحيد غني التنوع وافر الانسجام للنشاطات العربية ، وفي اساليب مقاومة التحدي الصهيوني مقاومة ايجابية منظمة بعيدة النظر .

***

ذلك هو الواجب الاشد خطورة والحاحاً الذي يجابه العقل العربي به واقع التبدل في الوضع العربي ، والعنصر الاهم في «العملية التوجيهية» التي نرى ان المفكر العربي مدعو اليوم لادائها .

وترتبط بهذا حقيقة اخرى اتضحت اثناء تفحصنا للواقع العربي الراهن : وهي **ان زوايا المراقبة التي نظرنا الى الوضع العربي خلالها ، والحقول الرئيسية للمشاكل والتحديات التي حللناها فيما مر ، متداخلة متشابكة ، ينعكس كل منها في الاخريات ، فيؤثر فيها ويتأثر بها** . ولا يسعنا والحالة هذه ان نجرد الواحدة منها عن الاخرى — ان في التحليل والنظر ، او في المعالجة العملية . انه مقضي علينا ان نحارب في اربع جبهات في آن واحد ، وان نتازل في كل من هذه الجبهات عشرات الاعداء . لا نستطيع ، بعد ، ان نجابه العالم الخارجي مجابهة مجدية بينما تظل كلمتنا متفرقة وارادتنا مبعثرة ، وبينما يظل وضعنا الداخلي متأخراً قاعداً عن النمو والاصلاح . لا نستطيع ان نجابه الاستعمار المقنع الجديد متجاهلين الخطر الصهيوني ، او ان نواجه هذا ونحن في غفلة عن ذاك . لا نستطيع ان نختط لانفسنا نهجاً اصلاحياً اعمارياً شاملا ، وكاننا نعيش في فراغ

دولي . لا نستطيع ان نصارع في سبيل الاتحاد فيما بيننا ، تاركين التدخلات الاجنبية تطبع اثرها البغيض في حياتنا . بكلمة اخرى : **اننا لا نستطيع ، اذ ننصب على حقل واحد من حقول مشاكلنا القومية ونحشد نشاطاتنا في سبيل معالجته ، ان «نعلق» المشاكل الاخرى «ونضعها على الرف» ، او نرجىء اتخاذ موقف واضح منها . فواقع التشابك بين مشاكلنا يحظر علينا مثل هذا التجريد في النظر ، كما يحظر علينا عزل احدى هذه المشاكل عن الاخريات في سياق العمل .**

ولذلك فان العملية الفكرية التجديدية التي ندعو اليها يجب ان تكون عملية **شاملة** ، ويجب ان يكون شمولها **عضوياً** ، بحيث ينعكس موقفنا من كل من مشاكلنا ومعالجتنا له ، في موقفنا من الاخريات ومجابهتنا اياها .

ولعل في ما توجبه اوضاعنا الجديدة على تفكيرنا من شمول في النظر ، مفارقة رئيسية بين الواقع العربي الجديد والواقع السابق ، وبين واجباتنا الفكرية والعملية الجديدة وواجباتنا الماضية . لقد عزل الجيل السابق ، كما راينا ، مشكلة الاستعمار عن مشاكلنا الاخرى ، وحصر انتباهه فيها دون هذه : فثبّت التجزئة ، وتغاضى عن الاصلاح والانماء ، واتاح للصهيونية ان تنمو وتتأصل ، فيما كان منهمكاً في الصراع الاستقلالي . ولعله كان له اذ ذاك بعض العذر في هذا العزل ، اذ كانت الارادات الاجنبية الطاغية تحول دون مواجهته لاي من التحديات الاخرى ، فكان لا بد له والحالة هذه من ان يصارع في سبيل التفلت من ربقة تلك الارادات قبل ان يلتفت الى

المشاكل الاخرى فيعالجها . اما اليوم فلم يعد العزل بين مشكلة واخرى ممكنا ، كما لم يعد له من مبرر إطلاقاً .

العملية التوجيهية يجب ان تنبثق عن شمول عضوي اصيل في النظر ، وان تدعو الى شمول في المعالجة والعمل .

* * *

الا ان الشمول لا يعني ، بالضرورة ، التكافؤ بين جميع العناصر في الاهمية والخطورة . مبدأ « الشمول » لا يتنافى ومبدأ «الاسبقية» . فتحذيرنا من التجريد والعزل بين مشاكلنا ، لا يعني الجزم بان جميع هذه المشاكل متساوية في الخطورة والالحاح ، او انه ليس من اسبقية سببية لاحداها على الاخرى.

والواقع ان كلا من هذه المشاكل يمكن النظر اليه على اعتبار انه هو اساس الاخرى وسبب تأزمها واستمرارها ، ان لم يكن سبب قيامها اطلاقاً . فهناك من يؤكد ان النفوذ الاجنبي ما يزال علة شقائنا الاولى ، وانه هو مرد جميع مشاكلنا الاخرى — فهو السبب في تجزئتنا والعائق عن توحيد كلمتنا ، وهو السبب في تأخرنا والعائق عن انطلاقنا نحو النمو والاصلاح ، وهو السبب في قيام اسرائيل والعائق عن مواجهتنا لها اليوم بقوة ووحدة . وهناك من يؤكد ، من الناحية الثانية ، ان تأخرنا هو اساس خضوعنا للارادات الاجنبية ، وهو العائق عن تحررنا منها ، وان الاسراع في عمليات الاصلاح الجدية الشاملة من شأنه ان يعزز قدرتنا على مواجهة الاستعمار والصهيونية كما من شأنه ايضا ان يعزز عناصر التوحيد في الارادات العربية . وهناك من يقول ان اشد الاخطار التي تواجهنا

الحاحا ، وابلغها تهديداً لبقائنا ، هو الخطر الصهيوني ، وان مجابهته يجب ان تعطى اسبقية على مجابهة المشاكل الاخرى ، تتناسب والحاحيته . واخيراً ، هناك من يؤكد ان التجزئة هي مصدر البلاء في اوضاعنا وسبب عجزنا عن مواجهة اي من التحديات الخطيرة التي تثور في وجهنا ، وان الاتحاد بالتالي هو واجبنا الاول الذي يسبق كل واجباتنا الاخرى ويفوقها خطورة والحاحا .

فالعملية التوجيهية ، اذن ، عليها ان تعين الاسبقية النسبية التي تتمتع بها اي من مشاكلنا القومية بالقياس الى الاخريات — ان بنتيجة فاعليتها السببية في الاخريات ، او بنتيجة الحاحيتها ، او بنتيجة تفوقها في الخطورة والخطر .

* * *

هذه ، اذن ، هي العناصر التي تتألف منها « العملية التوجيهية » : تلك العملية التي بات يتطلبها نهوضنا اليوم بعد ان انتاب الوضع العربي ما انتابه من تبدل شامل سريع ، وباتت بالحقيقة حاجتنا القومية الاولى .

وهي ، في الوقت عينه ، الرسالة التي يستطيع رجل الفكر العربي ان يؤديها ، والتي تتجانس وكفاءته كرجل فكر .

ولقد آن لهذه الحاجة ان تلبى ، ولهذه الرسالة ان تؤدى . اذ اننا نقف اليوم امام مفترقات من الطرق رهيبة ، ونحن في بدء اطلالنا على العهد الجديد . وكل اتجاه نختاره سيكيف الوضع العربي تكييفاً جوهرياً ، ويفرض علينا مصيراً معيناً ، الى امد طويل . فنحن لم يتسن لنا الخيار في الاتجاهات الكبرى منذ مطلع تاريخنا

الحديث مثل ما يتسنى لنا اليوم . كما ان الزامية الخيار لم تواجهنا بمثل ما تواجهنا به اليوم من الحاح .

هذا ، فضلا عن ان عناصر القدرة على التفكير الرشيد في شؤون مصيرنا لم تتوفر لنا في تاريخنا الطويل بمقدار ماتتوفر لنا الان ــ وقد نشأ بيننا جيل جديد ، في عداده من رجال الفكر والاختصاص والخبرة في شتى حقول الاجتماع من يستطيع ان يقوم بهذا الدور الاستكناهي التخطيطي الواجب الاداء .

* * *

وعلى الرغم من توفر هذه العوامل جميعها ، فان زمام القيادة التوجيهية في معركة المصير العربية ما تزال في ايد لا تقوى على اداء هذا الواجب خير اداء . ورجال الفكر ما يزالون ــ بين منزو في برجه العاجي ، وبين متذمر ناقم يائس ، وبين متململ يتلمس طريق العمل ، وبين منبر لسد الفراغ التوجيهي عن طريق الجهد الفردي المنعزل عن تعاون المجموع ــ متخلفين عن اداء رسالتهم التوجيهية بما تتطلبه من **انصباب وتعاون واستمرار** .

وهكذا ، وبنتيجة هــذا التخلف الى حد بعيد ، ظل صراعنا القومي يستمد اتجاهاته من المصادر التقليدية اياها ، وهي جميعها ــ لاسباب مختلفة ــ لا تستطيع ان تفي بالغرض .

فلنلتفت الان الى مصادر التوجيه الحالية لنرى الى اي مدى تستطيع ان تؤدي «الدور التوجيهي» اداء يتناسب واهميته وخطورته .

مصادر التوجيه الحالية

ما يزال « التوجيه القومي » ، حتى الآن ، رهناً بنشاط بعض المؤسسات التي لا تستطيع ـ **اما لاسباب تتصل بطبيعتها ، او لان « التوجيه » ليس في الاصل غرضها الرئيسي** ـ ان تلبي حاجتنا الملحة الى التوجيه الفكري الصافي الرشيد.

واهم مصادر التوجيه الحالية هي :

(١) الغوغاء :

اجل ، الغوغاء ما تزال عندنا مصدر توجيه وايحاء . قد يبدو هذا القول متناقضاً ، لان طبيعة التوجيه الفكري تتناقض مع طبيعة الغوغاء . بيد ان الواقع الذي لا سبيل الى نكرانه هو ان الغوغاء تلعب دوراً توجيهياً رئيسياً في حياتنا القومية .

ولعله من الواجب الاستدراك والقول ان الدور التوجيهي الذي تلعبه الغوغاء في البلدان العربية هو دور سلبي : اي ان الغوغاء لا تتولى زمام المبادرة في الايحاء ايجابياً بالخطوط الكبرى لسياساتنا الخارجية او الداخلية او العربية ، بيد انها تلعب دوراً سلبياً يحول دون اتجاه تفكير اولي الشأن واعمالهم نحو اتجاهات لا ترضى عنها ـ فكأني بها تمارس « حق النقض » (الفيتو) في ما له صلة بالتوجيه القومي . وان ارادة الغوغاء واختياراتها العاطفية لتطغى على تفكير

اولي الشأن واعمالهم الى درجة تنعدم فيها ـ او تكاد ـ الجرأة على مقاومتها او مصارحتها بما لا ترغب في الاصغاء اليه . وتنشأ عن هذا ظاهرتان خطيرتان في افق التوجيه والعمل القوميين : **ظاهرة « المسايرة » والانسياق مع رغبات الغوغاء ، رغم معرفة اولي الشأن بخطأ هذه الرغبات ؛ وظاهرة « النفاق » و « التدجيل » التي تتجلى في تصريح ذوي الشأن بغير ما يعتقدون ويضمرون ، مخادعة منهم للغوغاء وتهرباً منهم من مصارحتها بحقيقة ما يقررون ويفعلون** . هاتان الظاهرتان قد رافقتا صراعنا القومي منذ نشأته ، وازدادتا وضوحاً في سياق حياتنا القومية منذ ان بلغنا مرحلة الاستقلال وشرعنا في ممارسة الحكم الذاتي . وليس بخاف ما تنطويان عليه من خطر على مصيرنا ، او ما تعكسانه من حالة بدائية مرضية في « ديموقراطيتنا » وحكمنا الذاتي .

وجدير بالتنويه اننا ، اذ نتحدث عن « الغوغاء » ، لا نتحدث عن طبقة اجتماعية او اقتصادية بعينها ، وانما نتحدث عن « حالة كيانية » ، ومستوى معين من الخلق والتفكير ، ونهج معين في السلوك والتصرف ؛ وان الغوغاء ، بهذا المعنى ، تضم القادة والمحرضين بالاضافة الى المقودين .

الغوغاء ابداً عاجزة عن النظر البعيد الهادىء الصافي . الغوغاء ابداً تعي الحاضر المباشر وتغرق فيه ، متعامية عن الآتي والمداور . الغوغاء ابداً تتأثر بالبارز الصارخ ، ولو كان ثانوياً في اهميته محدوداً في فعاليته تافهاً في قيمته . الغوغاء ابداً عاجزة عن ان تنفذ ببصيرتها من النتيجة الى السبب ، او عن ان تربط بين ظاهرة وظاهرة وبين

مشكلة ومشكلة. الغوغاء ابداً عاجزة عن التخطيط المنظم والمستمر: حياتها سلسلة متقطعة من الانفعالات البدائية والطفرات العاطفية العنيفة. الغوغاء ابداً عاجزة عن البناء الايجابي: تتقن الهدم والتحطيم وتعجز عن ان تضع حجراً فوق حجر في تراص بنيان او جلال عمران. الغوغاء ابداً ضحية حساسيتها العاطفية ـ ابداً عاجزة عن تهذيب العاطفة ومحاسبتها وكبتها.

عملية التوجيه التي نحن بصددها لن يتسنى لها ان تأتي عن طريق الغوغاء: انما يبدأ التوجيه الصائب الصافي الجريء يوم يبدأ التحرر من مفاهيم الغوغاء ومقاييسها وقيمها وتصوراتها!

(٢) رجال السياسة:

ورجال السياسة ما يزالون المصدر الرئيسي للتوجيه الفعلي في حياتنا القومية.

قلت «رجال السياسة» ولم اقل «رجال الدولة»، لان صانعي القرارات الخطيرة ومنفذيها في العالم العربي هم في غالبيتهم ممن لا ينطبق عليهم، من قريب او بعيد، لقب «رجل الدولة». السياسة عندنا تجسد التجسيد الاكمل كل ما تنطوي عليه السياسة بطبيعتها من نسبية في القيم، وجزئية في المصالح المتوخاة، وانتهازية في النهج ومساومة، وتكالب على السلطة واستئثار بها باي ثمن، واستثمار لجهل الغوغاء وانسياق معها، وتلهٍّ بالمشاكل التافهة، وانصراف عن الامور الحيوية ـ دون ان تتوفر في غالبية رجالها، الى مدى واف، تلك الكفاءات الكيانية التي هي شرط التمتع بالسلطة وممارسة مسؤولياتها، والتي لو توفرت فيهم لحدت من الشر المتبدّي في حالة

السياسة عندنا . فبات رجال السياسة ، وهم مصدر التوجيه الفعلي الاكبر ، عاملا من عوامل دوام الفوضى والبلبلة التوجيهية . فلا عجب ، والحالة هذه ، ان تكون سياساتنا مرتجلة ، لا تنم عن حس مرهف بالخطر ، او نضوج في النظر ، او رقي في المقاييس والقيم ، او بعد نظر في التخطيط ، او ابداع في المعالجة .

ولا ننس ان رجال السياسة من ذوي الزعامات المتوارثة يمثلون في طبيعتهم ، وفي محض وجودهم في كراسي الحكم ، تلك المفاسد الاجتماعية عينها التي يود الجيل الطالع ان يستأصلها — بينما بقاؤهم هم في مراكز السلطان يتطلب شرطاً استمرار تلك المفاسد، ويتعارض بالتالي مع اي عمل جدي لمكافحتها .

ثم ان رجال السياسة ، في اكثريتهم ، ممن بلغ مقام «الزعامة» عن طريق مساهمته في الصراع السلبي الارتجالي في العهود السابقة ؛ وممن ألف اساليب ذلك الصراع ، ولم تتوسع آفاقه بعد ان اطل العهد الجديد الذي يتطلب البناء الايجابي المنظم ؛ وممن امسى بالتالي عاجزاً عن استبدال مقاييسه ومناظيره ومناهجه بمقاييس ومناظير ومناهج تتناسب وحاجات العهد الجديد .

واخيراً : هب ان رجال السياسة تحرروا من ربقة القيود الكيانية — الخلقية والفكرية والتراثية — التي ترسف غالبيتهم فيها؛ وهب انهم تمردوا على سيطرة الغوغاء على نظرهم وارادتهم ؛ وهب ان الكفاءات اللازمة للحكم الرشيد توفرت فيهم — فان انهاكاتهم الطبيعية ، التي لا مفر منها ، في مهام الحكم والادارة ، وما تستتبعه من غرق في التوافه من الامور ، بموجب نظام الحكم الساري في

مجتمعاتنا ، ليتحول دون تفرغهم ـ زمنياً وذهنياً ـ لمعالجة المشاكل المعقدة بما تتطلبه من انصباب وتخطيط وانعام نظر . ان زيارة واحدة الى بيت احد نوابنا أو وزرائنا لتكفي لاقناعك بان من يستقبل في اليوم الواحد هذا العدد اللامتناهي من اصحاب المراجعات وذوي المطالب ، ومن يبذل بالتالي هذا القدر من جهده وتفكيره في الاصغاء الى هذه السيول المتدفقة من الرجاوات والتدخلات والوساطات ، يهدر ثروته الفكرية في هذه الامور بحيث لا يتسنى له ان ينصرف، كما يجب ان يفعل ، الى معالجة الشؤون القومية الكبرى بالهدوء والروية اللازمين .

ان احتلال رجال السياسة، دون سواهم من رجال الاختصاص والكفاءة ، مقام الصدارة في التوجيه القومي ، هو في حد ذاته معضلة كبرى من معضلاتنا القومية ، واحد الاعراض المرضيّة لواقع حياتنا السقيم . ان هذه الظاهرة الاجتماعية البالغة الاهمية لنتيجة فراغ رهيب في التوجيه القومي وفقر توجيهي في الرأي العام ، كما انها في الوقت عينه عامل على استدامة ذلك الفراغ والابقاء على هذا الفقر .

(٣) الاحزاب :

والاحزاب قد اصبحت ، في الاونة الاخيرة ، مصدراً رئيسياً من مصادر التوجيه .

ولا ريب في ان بزوغ مؤسسة الحزب في عالمنا العربي تطور جدير بالتقدير والاغتباط ، لما يرمز اليه من نمو في فهم مسؤولية الشعب وواجباته ، وفي الاستعداد لتحمل هذه المسؤولية .

ولا ريب ايضاً في ان مؤسسة الحزب تلبي حاجة تنظيمية وتربوية في صفوف الشعب ، نحن في مسيس الحاجة اليها نظراً لما اتصفت به حياتنا الاجتماعية من عجز عن التعاون في سبيل العمل المشترك . والاحزاب ، في مجال عملها التنظيمي ، تنمي وتعزز عدداً من المناقب التعاونية والنضالية الممتازة ، كالانضباط والاشتراك في التنفيذ .

الا ان الدراسة الموضوعية النزيهة لتاريخ الاحزاب العربية وانجازاتها لتقودنا الى الحكم بان احزابنا هذه لم تأت ، في حقل التوجيه ، بما جاءت به في حقل التنظيم من مآثر . وقد يرجع ذلك ، الى حد بعيد ، الى ان الكثرة الساحقة من « احزابنا » ما تزال « تكتلات » لا تقوم على اساس عقائدي : وكم من حزب انشيء اولا ، ثم راح مؤسسوه يبحثون عن عقيدة له وهدف مميز ! اما احزابنا العقائدية فقد ساهمت ، الى حد ما ، في عملية التوجيه . بيد ان مساهمتها ظلت محدودة ، بفعل بعض العوامل التي هي من طبيعة الحزبية ومن الصفات الملازمة للمؤسسة الحزبية :

(١) واول هذه العوامل هو النزعة الطبيعية في كل تكتل حزبي — عقائدياً كان ام غير عقائدي — لان يصبح آخر الامر غاية بدلا من ان يظل وسيلة : فلا تلبث مصلحة المنظمة الحزبية ان تغدو ، في عرف الحزبيين ، بديلا عن مصلحة الامة ، التي وجد الحزب في الاصل من اجل اعلائها ، او تصبح مصلحة الحزب منظاراً ينظر بواسطته الى مصلحة الامة . ولا يلبث الولاء الحزبي احياناً ان يطغى على الولاء القومي ، او يعلو عليه في ضمير العضو المخلص لحزبه . وينشأ عن ذلك كله موقف لعل افضل تعبير عنه هو القول الذي بات مأثوراً ، «ان

الاستعمار على يدي هذا خير من الاستقلال على يدي ذاك !»

(٢) ويرتبط هذا العامل الاول بالعامل الثاني ، وهو ان الحزب في طبيعته وسيلة للوصول الى السلطة السياسية في الدولة . وفي مضمار السعي الى السلطة والتنازع عليها، لا تلبث القيم ان تتبدل -- فيصبح ما كان في الاصل هدفاً ليست السلطة سوى اداة لتنفيذه ، امراً منسياً بالنسبة الى السلطة المرغوب فيها ، والى اساليب بلوغها . وللمنازعة مقتضياتها التي لامفر منها في مجال الصراع العملي : فتكون المساومات والمداهنة السياسية ،ويكون الائتلاف مع اعداء الامس ، ويكون التراجع عن المقدس من المبادىء ، وتكون المعارضة حباً بالمعارضة -- ويكون لكل هذه اثر اكيد في تلطيخ الصفاء التوجيهي العقائدي بشوائب لاتمت الى العقيدة او الى مصلحة الامة بصلة .

(٣) ثم ان الحزبية تنزع لان تصبح تحزباً ، والتحزب عداء لفئات من المواطنين قد لا تقل عن الحزب نفسه اخلاصاً لمصلحة الامة وتفانيا في سبيل خيرها .

التحزب يفسخ الامة الى جبهات ،بينما هي في مسيس الحاجه الى تعاون جميع ابنائها الى اقصى حد .

التحزب إحلال المصالح **الجزئية** موضع المصالح العامة ، واستخدام المناظير المحدودة الافق بدلا عن المناظير الواسعة الآفاق.

التحزب استعداد **سابقي** للمعاداة : لا بسبب الاختلاف في الاهداف الاخيرة او التباين في درجات الاخلاص ، بل بسبب الاختلاف في الانتماء والانضواء !

واخيراً ، فالتحزب ينفي **الموضوعية** في الحكم على الحركات والاشخاص ، على النوايا والآراء والاعمال . الحزبي المتحزب يحكم

على الامور لا بالنسبة الى مدى تجانسها ومصلحة الامة ، او خدمتها لها ، بل بالنسبة الى مدى تجانسها ومصلحة الحزب . الحزبي المتحزب يفقد عنصر النزاهة الصافية في قياسه الامور والحكم عليها ، وينصب مصلحة الحزب مقياسا اعلى لكل شيء ، وينظر الى الانضواء الحزبي كعنصر حاسم من عناصر الحكم للآخرين او عليهم : فيقيد نفسه بمقياس **نسبي جزئي** ويعلنه مقياسا **مطلقاً عاماً** .

ومهما يكن امر الحزبية والتحزب كعناصر نضالية لازمة او شبه لازمة **على صعيد العمل**، فانها ، **على صعيد النظر والتوجيه**، تعمل على تقييد الفكر وإفساد أحكامه ، وتحد بالتالي من كفاءة مؤسسة الحزب لأن تكون مصدراً سليما للتوجيه القومي .

(٤) والحزب عرضة لان يسقط ضحية لافضل ما فيه : عندما يطغى التنظيم ، وما يستتبعه من انضباط وطاعة ، على الحيوية الفكرية الخلاقة لدى الاعضاء ؛ فتنتهي المؤسسة الحزبية آخر الامر بان يتحول ما هو اصلا وسيلة ، اي التنظيم ، الى غاية .

(٥) والحزب ، بحكم طبيعته ، اكثر صلاحا وفعالية كوسيلة لبث التوجيه منه كمصدر لخلق التوجيه . فباب **العضوية** مفتوح على مصراعيه للمواطنين دون تمييز مرتكز الى كفاءتهم كموجهين ، كمفكرين : فالانتساب الى الحزب لا تشترط فيه اهلية المرشح للتفكير تفكيراً صافيا مبدعا في مشاكل امته وقضاياها ؛ والعضوية في الحزب ، بالتالي ، ليست دليلا على توفر هذه الاهلية في العضو . كما ان **القيادة** في الحزب لا تعكس ، شرطا ، توفر هذه الكفاءات التوجيهية عينها لدى القادة : وانما تعيين القيادة في الحزب يجري ،

في غالبية الحالات ، تبعا لاعتبارات اخرى ـ كالخبرة الادارية ، او الاندفاع والاخلاص لقضية الحزب ، او الحنكة السياسية ، او سواها من الاعتبارات الأقل منها صلاحا .

اذن فليس الحزب ، اي حزب ، بالضرورة مصدراً مؤهلا لخلق التوجيه القومي الصائب .

(٦) هذه كلها عوامل تحد من مدى فائدة الاحزاب ـ عقائدية كانت ام غير عقائدية ـ كادوات توجيهية . الا ان ثمة عاملاً آخر ، او خطراً آخر ، تتعرض له الاحزاب العقائدية بنوع خاص : وهو النزعة نحو الجمود العقائدي . فعندما تتحجر العقيدة تصبح ـ اذا ما تبدلت الاوضاع تبدلاً جوهرياً سريعاً ـ عاقراً لا يصدر عن معتنقيها عمل عقلي خلاق يتناسب ومقتضيات الوضع الجديد .

لهذه الاسباب كلها ، ارى ان المؤسسة الحزبية ـ على ما لها من قيمة في مجال النهوض القومي ، ورغم انها احدى المصادر الرئيسية الحالية للتوجيه القومي ـ لا تستطيع ان تلبي حاجتنا الحاضرة الملحة الى التوجيه الرشيد النزيه تلبية وافية .

(٤) الصحافة :

والصحافة ايضاً مصدر من مصادر التوجيه القومي ـ شأنها في ذلك شأن العمل التأليفي الكتابي .

والواقع ان صحافتنا لم تقصر عن ان تؤدي رسالتها التوجيهية . ومع ان نسبة بالغة من صحفنا ما تزال بعيدة عن ان تكون ادوات توجيهية مفيدة مرضية ، فهناك عدد من الصحف العربية قد جارى

تطورات الوضع العربي ولمس مقتضياته وانبرى يلبيها .

بيد ان مساهمة الصحافة في العمل التوجيهي خاضعة لبعض القيود، المتأتية عن طبيعتها — ومنها :

(١) ان المهمة التوجيهية ليست المهمة الصحفية الوحيدة ، بل لعلها ليست المهمة الرئيسية . ولذلك فكثيراً ما تطغى الرسالة الاخبارية في الصحيفة على رسالتها التوجيهية ، كما تطغى الانهماكات المتأتية عن عملية الاخبار على نشاط هيئة التحرير وتفكيرها .

(٢) ان الصحافة عمل فردي ، تنبثق توجيهاتها عن تأملات فرد او افراد ، مهما توفرت فيهم كفاءات الخلق والتوجيه فهم في منأى ومعزل عن الاحتكاك العقلي الخلاق اليومي المستمر مع رجال الفكر الاخرين ، والافادة من اختصاصاتهم المختلفة المتنوعة .

(٣) وعلى كل حال ، فالصحافة — كالاحزاب — اكثر صلاحا لان تكون اداة لبث التوجيه منها لان تكون اداة لخلقه .

(٤) واخيراً ، فالصحافة سيف ذو حدين ، شأنها في ذلك شأن كل اداة اخرى . ففي حين هي تؤدي خدمة توجيهية جليلة ، اذا ما توفرت لدى المشرفين على سياستها العليا وإخراجها عناصر الفكر الرزين والاخلاص لمصلحة الامة — تراها تستطيع الى المدى عينه ان تؤدي دوراً مخربا مضللا خطراً ، فتبعث البلبلة في النفوس ، وتفلح في الالهاء عن المشاكل الكبرى ، ان هي انبثقت عن ارادة في التضليل. وليس من ضامن ان تنزع الصحافة دوما نحو التوجيه الصحيح المخلص، سوى توفر المستوى الفكري الراقي في مجموع الشعب نفسه : وهذا هو ما شرعنا نبحث في الحاجة الى توفيره ، فلا يمكننا اذن اعتباره

متوفراً بعد في الواقع .

(٥) معاهد التعليم :

وهناك مصدر خامس يمكن اعتباره مصدراً من مصادر التوجيه القومي — اعني به المؤسسه التثقيفية على اختلاف انواعها . الا ان اثرها في هذا المضمار ضئيل ، الا من حيث هو قائم بالقوة . اذ ان عملية التثقيف في معاهدنا عرضية بالقياس الى عملية التعليم . هذا ، فضلا عن ان من الامور الواجب بحثها والتأمل المسؤول فيها ، ما اذا كان من الخير ان تنصرف معاهد العلم عن مهماتها التعليمية التثقيفية ، لتصبح معاهد توجيهية . وما من شك في انها تؤدي مهمتها الخاصة بها خير اداء ، وتساهم في الوقت عينه مداورة في الرسالة التوجيهية ، ان هي دأبت على اعداد الجيل الجديد وتحضيره — بما تؤمنه له من معرفة وثقافة ، وبما تنميه فيه من مقدرة على التفكير الصافي المنظم — للمساهمة في التفكير الخلاق في قضايا امته يوم ينطلق في مجال الحياة .

***

نخلص من هذا التحليل الى القول بان مصادر التوجيه الحالية ليست وافية لتلبية الحاجـــة الملحة للتوجيه ، ذات الطابع الخاص المتأتي عن اوضاعنا الحاضرة والتبدل الذي طرأ عليها وعلى مشاكلها .

ولا بد من مصدر جديد للتوجيه يتناسب في غرضه ، وطبعته ، وتركيبه مع الحاجة الراهنة والاسباب التي اوجدتها .

فالى البحث في هذا المصدر الجديد لننتقل الآن .

نحو مؤسسة فكرية توجيهية

لقد آن للفكر ان ينزل الى ميدان الصراع القومي — وان ينزل صافياً نقياً ، جريئاً مخلصاً ، منظماً مسؤولا ، مرشداً موجهاً . وذلك لن يتم عن طريق الجهد الفردي ، او عن طريق خوض المفكر — منفرداً — معركة الاستيضاح فالتخطيط فالتوجيه .

كما انه لن يتم عن طريق المؤسسات التقليدية التي تشكل مصادر التوجيه الحالية ، للاسباب التي ذكرناها في الفصل الماضي .

لا بد اذن من ابتداع تصور جديد للمؤسسة الفكرية التوجيهية . فهذه المؤسسة — التي ضمن نطاقها يتسنى لرجال الفكر ان يؤدوا مهمتهم التوجيهية — يجب ان تكون من طراز جديد ، وان تستمد طبيعتها المميزة من الرسالة المميزة التي رأينا ان على رجل الفكر تأديتها ؛ فحري بها اذن ان تختلف ، **جوهراً ومرمى وتركيباً** ، عن المؤسسات السياسية الحزبية .

ولعلنا نستطيع الاهتداء الى مقوماتها الرئيسية ، ان لم نهتد الى كامل تصورها ، ان نحن تأملنا في الشروط الاساسية التي يجب توفرها فيها كيما تقوى على اداء رسالتها المميزة .

* * *

هذه المؤسسة ينبغي ان تكون ، في آن واحد ، مصدر

خلق للتوجيه ، واداة بث له . الا ان عملية الخلق ـ عملية النظر في المشاكل وتحليلها وابتداع الردود عليها ـ اولى واسبق : اولا لاسبقيتها الطبيعية على عملية البث ؛ وثانيـــاً ، لتوفر اجهزة البث والاعلان ،وانعدام مؤسسات التوليد الفكري الخالصة ،في العالم العربي.

(١) واول شروط هذه المؤسسة : توفر مجـــال الاحتكاك والتفاعل فيها بين رجال الفكر ، بصورة مستمرة ، منظمة ،مسؤولة ـ بحيث ينجم عن ذلك تعرفهم الى اتجاهات التفكير القائمة بينهم ، ومواطن الاشتراك ومواطن التباين فيها ، كما ينجم عن ذلك ايضاً افادة متبادلة يجنيهـــا كل منهم من تفكير الآخرين ومن خبراتهم المتنوعة واختصاصاتهم المختلفـــة في شتى حقول الفكر الاجتماعي : فتكمل المعرفة المعرفة ، وتفيد الخبرة المختصة في حقل معين من الخبرة المختصة في حقل آخر . ويكون في اجتماع رجال الفكر على هـــذا الشكل لقيا العقل بالعقل ، ولقيـــا الفكر الاقتصادي بالسياسي بالاجتماعي ، بالحقوقي ، بالتاريخ ، بالفلسفة ، وبما اليها من نشاطات وحقول فكرية غنية التنوع . وتؤمن لهم هذه اللقيا شمولا في النظر والفهم والتخطيط يتناسب وما يتناولونه من مشاكل هي في طبيعتها متشابكة مترابطة : فلا ينظر الى المشاكل الاقتصادية ، مثلاً ، من منظار اقتصادي مجرد ، بل ينظر اليها وفق قواعد الفكر الاقتصادي السليم ، وعلى ضوء منطوياتها وملابساتها ومغازيها الاجتماعية والسياسية والانسانية ايضاً ـ وهكذا فيما يتعلق بالحقول الاخرى .

(٢) والشرط الثاني يتعلق بالصفـــات التي يجب ان تتوفر في المساهمين بهذه العملية التأملية التوجيهية الفكرية ، على اساس تفاعلي

وفي تضافر وتبادل .

أ ـ ومن الواضح ان اولى هذه الصفات هي القدرة على ممارسة العملية الفكرية الخالصة ، في اي حقل من الحقول ، بصفاء ووضوح وعمق ، وبمسؤولية وتنظيم ، وبتنزه عن الغرض .

ب ـ ثم ينبغي ان يتوفر في جميع المساهمين بهذه العملية التخصص الوافي في حقل معين من حقول الفكر الاجتماعي ، والالمام بقواعده، والاطلاع على افضل ما انتجه العقل الانساني فيه من علوم ونظم ـ كما يقدم كل منهم الى هذه المجموعة المتضافرة زبدة اختباره ودراسته المنظمة وتأمله في ذلك الحقل ، الذي هو من المتعمقين في التفكير في شؤونه .

ج ـ ومن الواجب ، من الناحية الاخرى ، ان يكون كل منهم غير غارق في حقل اختصاصه الى الحد الذي يجعله لا يستطيع التفلت من آفاقه المحدودة وتخطيها والتعالي عنها : اذ انه من الشروط الواجب توفرها في عملية التأمل والتوجيه ان ينظر الى المشاكل المتعلقة بحقل معين من حقول الفكر الاجتماعي لا على ضوء قواعد العلم المختص بها فحسب ، بل على ضوء جميع ملابساتها ومنطوياتها ايضاً .

د ـ ومن الواجب ، بالتالي ، ان يتوفر التنوع في الكفاءات والاختصاص بين المساهمين في المؤسسة الفكرية التوجيهية بحيث تتأمن شروط النظر الشامل الى القضايا القومية .

هذه الصفات الاربع تتصل جميعها بالاهليات الفكرية الواجب توفرها في المساهمين في العملية التوجيهية ضمن نطاق المؤسسة الفكرية التي ندعو اليها . الا ان الاهليات الفكرية وحدها ليست كافية ـ

بل ينبغي ان تقترن باهليات **كيانية وخلقية** لازمة .

هـ ـ فمن الواجب ان يكون هؤلاء ممن مارسوا الحياة العربية ممارسة فعلية وعانوا مشاكلها ، وكانت لهم خبرة حياتية فيها ـ بالاضافة الى كونهم من ذوي الفكر المنظم المستند الى المعرفة النظرية والدراسة العلمية .

و ـ ومن الواجب ايضاً ان يتوفر في المساهمين في هذه العملية التوجيهية الخلاقة التجرد التام عن المصالح ـ اية مصالح ـ بحيث لا تتأثر تأملاتهم ونتائج ابحاثهم وتوجيهاتهم بمؤثرات خارجة عن نطاق الواقع المراد معالجته ، والمصلحة القومية العليا ، وقواعد النظر والفكر ـ فلا يكون اي منهم ملزماً ، بصورة سابقية، باية توجيهات خارجة عن هذا النطاق ، او مستهدفاً اياً من الاغراض الوصولية ، او خادماً اياً من المصالح السياسية او الحزبية او الشخصية ، الجزئية والتمزيقية .

(٣) يقودنا هذا الى الشرط الرئيسي الثالث : وهو **ان تكون المؤسسة الفكرية التوجيهية ، وتبقى، مؤسسة فكرية خالصة، منزهة عن الارتباط ـ بأي شكل من اشكال الارتباط: المباشر او المداور ـ بأية هيئة حزبية او سياسية مهما كان نوعها .**

يجب ان تكون هذه المؤسسة وتبقى طليقة من كل قيد، حرة من اي ارتباط ، مجردة عن اية مصلحة جزئية او محلية او خاصة . صفاء النظر وسلامة التوجيه يتطلبان ، شرطاً ، هذا التحرر والانطلاق التامين . نحن في حاجة ماسة الى مثل هذا التجرد ، والى تجسده تجسداً كاملا في مؤسسة فكرية خالصة .

ينبغي اذن على المؤسسة ، وعلى كل فرد من المساهمين فيها ، ان يختاروا في مطلع عملهم اختياراً واضحاً بين رسالة الفكر الموجه ورسالة العمل المحقق للتوجيه . وينبغي ان يقرروا قراراً حاسماً في مطلع عملهم ان يظلوا عند اختيارهم ذاك ، وان لا يزيحوا عنه تحت ضغط الظروف والاوضاع الاستثنائية ، او بفعل اي اغراء . ففي بلادنا من الاحزاب ومن الهيآت العاملة ومن الاجهزة السياسية وفرة ؛ بيد انه ليس في بلادنا هيئة واحدة تفرغت للنظر والفكر في القضايا القومية ، وانصبّت عليها انصباباً كاملا متفانياً . وان تخلي المؤسسة الفكرية التوجيهية ، لأي سبب من الاسباب ، عن مهمتها الفكرية التخطيطية الخالصة ، ونزولها الى ميدان الصراع القومي لا كمؤسسة فكرية بل كمؤسسة عملية تطبيقية ، لمن بواعث انصرافها عن الفكر الموجه وغرقها في العمل وانهاكاته ومقتضياته : من مساومة ونسبية وانتهازية والتهاء .

(٤) وتستتبع هذه الشروط والصفات شرطاً رابعاً يتصل بصيغة التنظيم في هذه المؤسسة ، المتناسبة مع طبيعة عملها الفكري . فهذا العمل لا يتطلب سوى الحد الادنى من التنظيم — واقصد بذلك ، ما هو لازم لتوزيع الاعمال البحثية التمهيدية ، ولضمان الاستمرار في تبادل الرأي والمداولة ، ولادارة الاجتماعات البحثية في جو بعيد عن الفوضى والاضطراب .

(٥) والعنصر الاخير يتصل بوسائل الاعلان عن النتائج التي يخلص اليها هؤلاء المتداولون . اذ ان ايصال رسالتهم الى الرأي العام جزء جوهري من العملية التوجيهية . وما من ريب في ان النتائج التي

يتوصل اليها نخبة من رجال الفكر الاكفاء وذوي الاختصاص والخبرة ، فيما يتصل بقضايانا القومية واتجاهاتها الكبرى ، بعد دراسة وتأمل ، لحري بان يفيد منه رجال الدولة والسياسيون ، وقادة الاحزاب ، والصحفيون ، فضلا عن استنارة الرأي العام به .

* * *

وعلى ضوء هذه الشروط والعناصر ، يمكن الاهتداء الى الشكل الانسب لتضافر رجال الفكر في العالم العربي ، ضمن المؤسسة الفكرية التوجيهية ، بغية ادائهم ما يتوجب عليهم اداؤه من دور توجيهي .

واني ارى ان نشوءها ليتم عن طريق تنادي رجال الفكر (الذين تتوفر فيهم الصفات التي عددناها آنفاً ، والذين تتآلف مبادىء نظرهم الاساسية) بالتفرغ مدة من الزمن — في خلوة او شبه خلوة ، وفي انصراف عن الانهماكات الاخرى — لصياغة القواعد الاساسية لتفهمهم الشامل للواقع العربي ومشاكله . ويصار ، بعد انقضاء هذه الفترة التحضيرية ، الى التداول مع العدد الاكبر من رجال الفكر في العالم العربي في شأن هذه القواعد والنظرة المرتكزة عليها . ثم ينعقد ، بعد ذلك ، اجتماع عام ، يضم جميع من تتجاوب في نفوسهم هذه النظرة ، يتم خلاله ايضاحها وتعديلها وتوسيع آفاقها اذا لزم. واخيراً تنشأ المؤسسة الفكرية التوجيهية من هذه المجموعة كهيئة تأسيسية ، ويعلن عن قواعد نظرتها العامة ، بصفتها المبادىء الرئيسية والخطوط الكبرى للعملية التوجيهية .

ثم تنشأ فروع اقليمية للمؤسسة في كل بلد عربي يتوفر فيه عدد من رجال الفكر المؤهلين والراغبين ؛ وترتبط هذه الفروع جميعاً ،

فيما بينها ، عن طريق مكتب رئيسي، يحضّر لاجتماع اعضائها جميعا في مواعيد دورية ثابتة وفي الحالات الاستثنائية الخاصة .

ويكون الغرض من اجتماعات الفروع الاقليمية بصورة مستمرة، ومن الاجتماعات العامة في الدورات العادية والخاصة ، التداول في امر المشاكل الطارئة ذات الاهمية القومية ، ودراسة القضايا القومية في تفاصيلها ، وابداء الرأي في امرها .

وتكون العقيدة ، التي تدين بها المؤسسة ، حاصل تراكم القواعد الاساسية والخطوط الكبرى ، المعلن عنها في البدء بعد فترة التحضير والتداول والاختمار ، والدراسات التفصيلية او الاستثنائية التي تنبثق عن مداولات الفروع الاقليمية والجمعية العامة في دوراتها العادية والخاصة . اي ان العقيدة تكون، بالتالي ، ذات اساس ثابت وذات نمو متكامل في آن واحد . .

وينبغي ان تنشأ عن هذه المؤسسة اجهزة فرعية تؤمّن قيامها بواجبها الرئيسي : من معاهد للبحث والتنقيب ، وهيآت للتأليف والترجمة والنشر ، وصحف ، ولجان للاتصال بالهيآت الوطنية ــ من احزاب ومؤسسات سياسية وصحف ــ وابداء وجهات نظرها اليها في شتى القضايا القومية .

تلك ، في نظري، هي الخطوط الكبرى التقريبية لنشوء المؤسسة التوجيهية ونموها وفعلها باستمرار ونظام ، المتناسبة مع طبيعة هذه المؤسسة وصفاتها الرئيسية التي بحثناها آنفاً.

اعتراضات واسئلة

ملاحظة : ذكرنا في المقدمة اننا سنخصص هذا الفصل لمناقشة بعض الاعتراضات، والاجابة على بعض الاسئلة ، التي وجهت الينا على اثر تقديم نظرتنا في « المؤسسة الفكرية التوجيهية » في المحاضرات التي يستند اليها هذا البحث .

(١) هل بيننا من رجال الفكر من تتوفر فيهم الكفاءة للقيام بالعملية التوجيهية التي هي مدار بحثنا ؟

لا ريب في ان الجيل العربي الحاضر يضم عدداً وافراً من رجال الفكر والاختصاص في الشؤون الاجتماعية .

فالازمة ليست ازمة عدد او توفر: انما هي ازمة ادراك للمخرج، ورغبة في العمل ، وتضافر .

وكثيرون من علماء الاقتصاد او الاجتماع او السياسة او الحقوق بيننا منصرفون الآن عن العمل الجماعي التوجيهي لعدم توفر القالب او الجهاز العام الذي ضمنه ، وضمنه فقط ، يمكن لهذا العمل ان يتم : بعضهم يائس او غير مبال ، وبعضهم قانع بالانتاج والعمل الفرديين.

وان نشوء المؤسسة الفكرية التوجيهية ، في حد ذاته ، لكفيل بان يحفز الكثيرين منهم الى المساهمة في ما هم مؤهلون له من عمل

فكري خلاق موجه .

ثم ان ما هم فيه من ياس ليتبدد ، اذ يتبدد سببه الاكبر — اي العزلة الفكرية التي هم فيها الآن — عن طريق تعاونهم في هذه المؤسسة .

واخيراً : فان كفاءاتهم لتتعزز ، ومؤهلاتهم لتشتد وتزداد قوة ، من جراء تضافرهم فيما بينهم ، وتفاعل خبراتهم واختصاصاتهم تفاعلا متبادل النفع . اي ان ما ينقص بعضهم الآن من شمول في النظر من شأنه ان يعالج ضمن نطاق التفاعل الذي تتيحه لهم مساهمتهم المشتركة في المؤسسة الفكرية التوجيهية .

(٢) هل لدى الرأي العام اطلاقاً استعداد للتأثر بالفكر ؟ وهل الرأي العام العربي بصورة خاصة يملك مثل هذا الاستعداد؟

من الواضح ان جميع التيارات الفاعلة في نفوس الشعوب في العالم اليوم هي اصداء لنظرات وحركات فكرية قامت في الاصل صافية خالصة ، ثم ما لبثت ان تسربت الى الاوساط الشعبية : فالهبت العواطف ، وايقظت الضمائر ، وحركت الارادات ، ثم مشت كتيارات شعبية فاعلة . ولا نحتاج لان نذهب بعيداً للتدليل على هذا الواقع . فالشيوعية والاشتراكية مثلا حركتان فكريتان في الاصل والجوهر ، ومع ذلك فانهما تتمتعان بقوة شعبية جارفة في عدد من بلدان العالم اليوم . والديمقراطية والقومية ، بل والنازية والفاشية ايضاً ، لم يتح لها الانتشار في الاوساط الشعبية الا بعد ان تناول كلا منها عدد من المفكرين واعملوا الفكر فيها توضيحاً وشرحاً .

ثم ان الحركة القومية في العالم العربي قد حمل لواءها في الاصل

جماعات من المفكرين والادباء ، في الحلقات والاندية والجمعيات التي نشأت في القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين .

ليست الهوة بين النظرات الفكرية الصافية والتيارات الشعبية المنطوية على كثير من العنف العاطفي وغير البالغة الوضوح ، بالهوة السحيقة غير القابلة للتخطي . وليس الفكر اذن بمعدوم اسباب التسرب الى الاوساط الشعبية والفعل فيها .

ثم ان ثمة عمليات متصلة متتالية ، تنقل الفكر ابداً من حالة الصفاء الخالصة الى حالة الفعل العاطفي الارادي الشعبي . وهذه العمليات متوفرة لدينا الى حد بعيد : وهي تتجسد بيننا في الدرجة الاولى في الصحافة والاحزاب .

انما المهم ان نذكر ان فاعلية الفكر الخالص في الرأي العام لا تتم في برهة قصيرة من الزمن ، وانما هي عملية بعيدة المدى طويلة الاجل . كما انها ليست عملية مباشرة ، بل مداورة . وليس بخافٍ ان ازمة التوجيه التي نعانيها تتطلب علاجاً اصيلاً بعيد المدى ، بالاضافة الى العلاجات السريعة المحدودة النفع . ولا يستطيع رجل الفكر ان يساهم ، من حيث هو رجل فكر ، في هذه العلاجات الاخيرة ، الا اذا تخلى عن مبرر وجوده وصفاته المميزة — بينما هو ، وهو وحده ، يستطيع المساهمة في العلاج البعيد المدى ، وفي التوجيه الطويل الاجل .

(٣) ما نفع الفكر ان لم يتحول الى عمل ؟ وما نفع المؤسسة الفكرية التوجيهية ان لم تؤد في الوقت عينه دوراً عملياً على صعيد التحقيق ؟

الفكر الذي لا يتحقق عملاً تظل قيمته فكرية خالصة ،بينماتنعدم قيمته العملية المباشرة . بيد ان العمل العاطفي المرتجل لا قيمة له على صعيد العمل او على صعيد الفكر .

ولسنا نعاني ازمة فقر في الهيئات الرامية الى التحقيق والتنفيذ والعمل . وانما الازمة التي نعانيها ازمة وضوح في النظر ومعرفة بالاغراض والوسائل والاساليب : ازمة فكر وعقل .

اذن فحاجتنا الاولى هي الى الفكر الصافي الموجه . والفكر هذا ، في محض تبلوره ، كفيل بان يدعو الى الوجود اجهزة نقله وتحقيقه على صعيد العمل ، او بان يحمل الاجهزة القائمة على الاستنارة به والافادة منه والسعي لتحقيقه .

ومن التبذير في ثروتنا الانسانية ان نطلب الى رجال الفكر والاختصاص ان ينصرفوا عن اداء مهمتهم الفكرية : ذلك ان مثل هذا الانصراف يفسد عملهم ويبطل فاعليتهم الفكريين ، دون ان يؤمن بالضرورة كبير خير من جراء انهماكهم في العمل . وهل نطلب من علماء الطبيعة والرياضيات ان يصبحوا في الوقت عينه مهندسين يطبقون مبادىء علومهم الخالصة على المادة ؟ المسألة اذن مسألة مراحل متميزة في عملية الحياة الشاملة : فاذا ما اندمجت مرحلة النظر المجردة بمرحلة العمل ،تشوه النظر حتماً وربما اضطرب العمل ايضاً .

يلزمنا الايمان بالفكر وقيمته ــ قيمته في ذاته ولذاته ، وقيمته بالنسبة للحياة ومشاكلها . ويلزمنا بالتالي الايمان بوجوب توفير الشروط اللازمة لقيام الفكر : التفرغ والانصباب والتجرد .

اذا كان الفكر لا يغني عن العمل ، فذلك لا يعني وجوب تحول

عملية الفكر بنفسها الى عمل .

(٤) المؤسسة الفكريه التوجيهية والاحزاب :

يتضح مما مر ان المؤسسة الفكرية التوجيهية التي ندعو اليها ليست بديلا عن الهيآت العملية ، من احزاب وتكتلات ومنظمات ؛ كما انها ليست في حد ذاتها واحدة من هذه المؤسسات . انها مؤسسة واضحة الغرض محدودة الوظيفة . وانها لازمة : اذ لا خلاص لنا من ازمات الحيرة والارتباك والفوضى التوجيهية التي نعانيها الا عن طريقها او عن طريق جهاز شبيه بها يؤدي غرضها ورسالتها .

اذن فالايمان باهمية الاحزاب كمؤسسات تنظيمية عملية لا يتنافى والدعوة الى المؤسسة الفكرية التوجيهية ، كما ان الايمان برسالة هذه لا يتناقض واحترام المؤسسة الحزبية في نطاق وظيفتها المؤهلة لها : وانما التناقض يقوم في التوهم بان احد هذين الصنفين من المؤسسات يقوم مقام الاخرى او يغني عنها ، وفي تحويل احداهما الى الاخرى او تحميلها مسؤولية القيام بوظيفة الاخرى .

«إني أتصوَّرها...»

لم يعد سراً ان الشباب العربي المثقف بات متبرماً بحالة الجمود في الفكر العربي السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحاضر؛ متألماً من الارتباك في السياسات العربية الداخلية والخارجية؛ وساخطاً من استمرار ذوي الشأن في تصريف امورنا ومعالجة مشاكلنا على اساس التقليد او العاطفة او الارتجال او اللامبالاة .

وليس بحاجة الى التأكيد ان السخط والتبرم ، في حد ذاتيهما ، لن يخرجا بنا من ازمة التوجيه الحالية .

فلقد آن لرجال الفكر في العالم العربي ان ينتقلوا من حالة التذمر الى حالة تلمّس المخرج — من مرحلة الانتقاد الى مرحلة المبادرة الايجابية — من طور التأمل في ما يجب عمله ، الى طور الشروع في القيام بما يمكن عمله .

وآن للفكر ان ينزل الى ميدان الصراع القومي كفكر : صافياً ، موجهاً .

واذا ما عقد ذوو الكفاءة منهم النية الصادقة على التضافر لبلوغ هذا الهدف ، وابتدعوا قالباً جديداً لحشد قواهم الفكرية التوجيهية واطلاقها — حسب الخطوط الكبرى المشار اليها في الفصل الاسبق — فان حركة فكرية خلاقة لتنبثق عنهم ، يكون لها شأن بعيد في انقاذنا من ازمة الحيرة والارتباك الحالية .

واني اتصورها حركة عقلية نيرة — تؤمن بالعقل اداة لاكتناه طبائع الامور وقواعد الحياة الاجتماعية وتنظيمها ...

واني اتصورها حركة واقعية — تبدأ من الواقع كما هو ، ولا تشط بعيداً في مخططاتها وتصميماتها عن مدى الامكانات والطاقات

المتوفرة في مجتمعنا ... كما اتصورها ، في الوقت عينه ، حركة مثالية ، تؤمن بقوة التوق الانساني الى الافضل ، وقدرة الانسان على التحرر ، بعمل ارادي واع ، من الكثير من القيود والاصفاد التي تكبله وتشل قواه ...

واني اتصورها حركة شاملة — تنظر الى كل مشكلة من المشاكل على ضوء ملابساتها في المشاكل الاخرى واثرها فيها وتأثرها بها .

واني اتصورها حركة شعبية — لا من حيث هي تطمح الى مسايرة الغوغاء ومفاهيمها وتصوراتها ، بل من حيث تنبثق تأملاتها ومخططاتها عن ممارسة لحياة الشعب ومعاناة لآلامه ومشاركة في انبل عواطفه وآماله ...

واني اتصورها حركة قومية — ترى في مصلحة الامة جمعاء ، لا في مصلحة طبقة من طبقاتها او طائفة من طوائفها او اقليم من اقاليمها ، مقياس امانيها ...

واني اتصورها حركة انسانية :

انسانية : من حيث انبثاقها عن النوازع والمطامح والقيم الجامعة في صميم طبيعة الانسان ...

وانسانية : من حيث انفتاحها على الانسانية جمعاء ، واستعدادها للاستنارة بخبرة الانسان مدى التاريخ. تأخذ دونما استجداء ، وتعطي دونما تشامخ . فلا تأنف ان تلتفت غرباً وان تلتفت شرقاً ، تلتمس ما في الشرق وما في الغرب من نور وحق وخير . وهي ان فعلت ذلك ، فانما ذلك لانها تأبى ان يستأثر الغرب او الشرق بما هو في الحقيقة ارث الانسانية جمعاء ، لا ارث اقليم او قبيلة او شعب

بذاته اياً كان ...

وانسانية : من حيث ايمانها بحرية الانسان الشخص و كرامته ، ومن حيث هي تؤمن بأسمى ما في كيان الانسان من قيم اصيلة — من خلق في الفن والعلم والفلسفة ، ومن بطولة وحب وايمان ... **تؤمن بالانسان هذا ، لا كمّاً في ركام ، ولا حجراً في بنيان ، ولا شاة في قطيع ، ولا اداة في يد الدولة : بل تؤمن بانه هو القيمة النهائية في التاريخ .**

رفع أ. علاء الدين شوقى أسكنه الله الفردوس

953—Sa99